ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

حالة إيران

رؤى وتحليلات

نشرة تهتم بالشئون الإيرانية

يونيو 2023

العلاقات الإيرانية - السورية..
الواقـــع والآفـــاق

نسخة الكترونية

WWW.ECSS.COM.EG

رؤى وتحليلات، نشرة تهتم بالشئون الإيرانية

د. **خالد عكاشة**
المدير العام

أ.د. **محمد كمال**
المستشار الأكاديمي

إشراف وتحريـــر
د. **هدي رؤوف**

المشاركون

د. **هدى رؤوف** — **محمد عبد الرازق**
نوران عوضين — **شادي محسن**
أحمد بيومي — **بسنت جمال**
علي عاطف

المنسق العام — **مي سعيد**

إشراف الديجيتال — **خالد عدلي**

إخـراج فنـي
إسلام علي

يونيو 2023

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

العنوان: 100 شارع الميرغني مصر الجديدة، القاهرة، مصر.
الهاتف:+20226905861 - +20226905862 - +20226905863
البريد الإلكتروني: info@ecss.com.eg
www.ecss.com.eg

الفهرس

أولاً: ملف العدد : (العلاقات الإيرانية - السورية.. الواقع والآفاق)

العلاقات السورية الإيرانية.. حسابات التكلفة والمنفعة. 4

الغائب الحاضر: إيران في معادلة عودة سوريا إلى جامعة الدول العربية. 8

جني العوائد: مستقبل الحضور الاقتصادي الإيراني في سوريا بعد التقارب العربي. 13

توابع التطبيع العربي: حسابات إسرائيل من الوجود الإيراني في سوريا. 18

ثانيًا: قضايا اقتصادية

آفاق مستقبلية: كيف يتعايش الاقتصاد الإيراني مع العقوبات الدولية منذ نشأته؟ 23

ثالثًا: جولة داخل الإعلام الإيراني

قضايا التحولات الداخلية. 29

القضايا الخارجية. 36

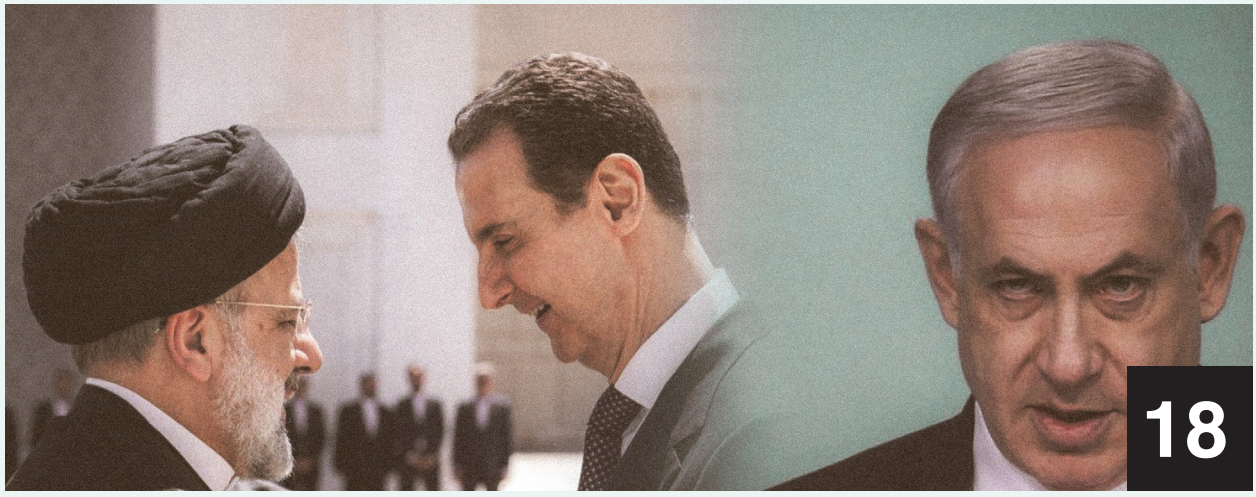

العلاقات السورية الإيرانية..

حسابات التكلفة والمنفعة

د. هدى رؤوف - رئيس وحدة الدراسات الإيرانية - المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

لا يمكن النظر للعلاقات السورية الإيرانية انطلاقًا فقط من الدور الإيراني في دعم ومساندة الرئيس بشار الأسد خلال الحرب الأهلية المستمرة منذ 2011، بل من خلال الشراكة الاستراتيجية بين البلدين والممتدة منذ عقود طويلة. وقد شهدت سوريا مؤخرًا تطورات عكست المعضلة السورية فيما يخص علاقتها بإيران والدول العربية. فخلال شهر مايو 2023، جاءت زيارة الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي لسوريا كأول رئيس إيراني يزور سوريا

منذ 13 عامًا، لتستبق الزيارة قرارًا عربيًا بعودة سوريا للجامعة العربية، ومشاركة الرئيس السوري بشار الأسد القمة العربية بجدة، على الرغم من الترحيب الإيراني بالقرارات العربية. وبينما تضمنت زيارة رئيسي لدمشق توقيع مذكرة تفاهم بعنوان "خطة التعاون الشامل الاستراتيجي طويل الأمد" بين سوريا وإيران شملت توقيع نحو 15 وثيقة للتعاون في مجالات مختلفة، بما يعني أنها زيارة ذات طابع اقتصادي؛ إلا أن للزيارة العديد من الدلالات السياسية المرتبطة بتوقيت الزيارة، والفرص والتحديات أمام الوجود الإيراني في سوريا بعد المحاولات العربية لإعادة سوريا للحاضنة العربية.

عملت إيران على تقديم الدعم السياسي والمالي والاقتصادي والعسكري واللوجيستي لسوريا، بل طلبت من روسيا التدخل للحفاظ على بقاء النظام السوري، تخوفًا من مجيء نظام بديل معادٍ لإيران. وبالرغم من الدور الإيراني والروسي لم يكن الرئيس بشار الأسد مطمئنًا للدور الإيراني الذي عمل على ربط سوريا بإيران على مستويات عدة عسكرية، واقتصادية"

الشراكة الاستراتيجية والتوظيف المتبادل

تعد سوريا حيوية للمصالح الاستراتيجية لإيران في الشرق الأوسط، ولطالما كانت أقرب حليف لها، تتأثر الشراكة الاستراتيجية بين سوريا وإيران بالأوضاع الإقليمية والدولية وتداعياتها على كل منهما، وطوال تعاونهما لم تُضَحِّ سوريا بعلاقتها العربية من أجل إيران، ونجحت سوريا في الحفاظ على علاقتها بإيران والدول العربية على حد السواء، فقد دعمت المواقف العربية في نزاعاتها مع إيران. ومن جانب آخر، نجحت سوريا في توظيف العلاقات مع إيران للحصول على مساعدة مالية من الدول العربية من جهة، وعززت علاقاتها مع إيران للعب دور الوسيط بينها وبين الدول العربية. ومن ثم فعلى الرغم من وصف العلاقات بين سوريا وإيران بأنها استراتيجية، لكنها ارتكزت على أساس حسابات التكلفة والمنفعة. وشهدت تلك العلاقات فترات من التوتر والتنافس.

لكن كان للتدخل الإيراني في سوريا منذ اندلاع الحرب الأهلية بها عام 2011 دور كبير في وضع قيود أمام النظام السوري ولا سيما مع العزلة الإقليمية التي فُرضت عليه بعد تعليق عضويته بالجامعة. عملت إيران على تقديم الدعم السياسي والمالي والاقتصادي والعسكري واللوجيستي لسوريا، بل طلبت من روسيا التدخل للحفاظ على بقاء النظام السوري، تخوفًا من مجيء نظام بديل معادٍ لإيران. وبالرغم من الدور الإيراني والروسي لم يكن الرئيس بشار الأسد مطمئنًا للدور الإيراني الذي عمل على ربط سوريا بإيران على مستويات عدة عسكرية، واقتصادية، على نحو خلق نوعًا من التبعية في العلاقات بين البلدين وليست الشراكة الاستراتيجية كما في الماضي.

دلالات زيارة الرئيس الإيراني لسوريا قبل قمة جدة

1. التأكيد على استمرار العلاقة الاستراتيجية:

على الرغم من ترحيب إيران بمبادرات عودة العلاقات العربية السورية، إلا أنها عملت على استباق مناقشة قرار وزراء الخارجية العرب خلال الاجتماع المنعقد في 5 مايو 2023 بشأن عودة سوريا لجامعة الدول العربية، واستباق دعوة المملكة العربية السعودية للرئيس بشار الأسد لحضور القمة العربية في جدة في 19 مايو 2023، بزيارة الرئيس الإيراني في 4 مايو 2023، معتبرة أن زيارة رئيسي إلى دمشق شكلت إنجازًا سياسيًا وكانت بمثابة شهادة أخرى على علاقاتهما الاستراتيجية القوية، باعتبارها "مكافأة المقاومة"، وأصدر الجانبان بيانًا مشتركًا أكدا فيهما التزامهما بتعزيز العلاقات.

2. إخضاع سوريا لعلاقات طويلة الأمد وتعزيز الهيمنة الاقتصادية:

تحول الدور الإيراني في سوريا من دعم الحليف ومساندته خلال الحرب الأهلية إلى ترسيخ نفوذها عسكريًا واقتصاديًا، وإخضاع الأسد لعلاقات طويلة الأمد، لا سيما وأنه في يناير الماضي أعلن وزير الخارجية الإيراني أمير حسين عبد اللهيان أنه سيتم توقيع اتفاقات طويلة الأمد مع سوريا، وهي اتفاقيات اقتصادية تواترت تقارير عدة بشأن ممارسة طهران ضغوط على الأسد لقبولها.

وقد واجه الوجود الإيراني اقتصاديًا تحديات مرتبطة بالتنافس الروسي، وتبارى الطرفان في الحصول على عقود شراكة وامتيازات من الحكومة السورية، لكن مع انشغال روسيا في الحرب الأوكرانية منذ أكثر من عام، عملت إيران على استغلال الانشغال الروسي عن الساحة السورية بتعميق وجودها الاقتصادي في سوريا.

وفي ظل الحديث عن التصالح العربي السوري، لا سيما الخليجي، وفتح فرص المساعدة الاقتصادية، ستحاول إيران تعويض تكلفة الأعباء الاقتصادية التي استنزفت خلالها الكثير من الموارد، ومن ثم تتوقع إيران دورًا أكبر في عمليات إعادة الإعمار، واستمرار سوريا كسوق كبيرة للواردات الإيرانية. أي إن الزيارة تعد محاولة إيرانية لتعزيز الهيمنة الاقتصادية الإيرانية عبر توقيع مذكرات تفاهم كان يماطل الأسد في التوقيع عليها منذ سنوات.

وخلال الزيارة أوضح الرئيس الأسد أنه وجه بتفعيل وتنفيذ كافة التفاهمات والمقترحات التي تمت مناقشتها خلال الزيارة لخدمة العلاقة بين البلدين، ومواصلة التنسيق والتشاور في مختلف المجالات. كما أعلن رئيسي أن زيارته لسوريا ستمثل نقطة تحول مهمة على طريق تعزيز العلاقات الاقتصادية بين البلدين، للارتقاء بها إلى مستوى التعاون السياسي والعسكري، لذا صرح أمام منتدى رجال الأعمال الإيراني والسوري بأن مستوى النشاط الاقتصادي بين إيران وسوريا لا يرقى إلى مستوى العلاقات السياسية بين البلدين، وأنه ينبغي أن تكون هناك نقلة نوعية في العلاقات التجارية بين البلدين.

3. الترويج لاستمرار محور المقاومة:

شكلت الزيارة إنجازًا مهمًا لإيران، حيث اعتُبرت جزئيًا ردًا على عملية التطبيع بين إسرائيل وعدة دول عربية، وقدمت الزيارة من قبل البلدين كدليل على الوحدة في ظل واقع إقليمي متغير وانتصار لما يسمى بمحور المقاومة، حيث لا تزال إيران تنظر إلى سوريا على أنها منطقة ذات عمق استراتيجي، وحجر الزاوية في استراتيجيتها الإقليمية، وعنصرًا

حاسمًا فيما تعتبره إيران محور المقاومة. وقد تجلى ذلك في إشادة وسائل الإعلام الإيرانية بعودة سوريا للجامعة العربية. من جهة أخرى، أعلن وزير الدفاع الإيراني محمد رضا أشتياني استعداد طهران لتجهيز الجيش السوري بأكثر الأسلحة الإيرانية تطورًا محليًا، كما صرح بأن طهران مستعدة حتى لإطلاق خطوط إنتاج

اقتصادية. كما تعتبر طهران هذه العملية اعترافًا من الدول العربية بانتصار الرئيس الأسد في الحرب الأهلية التي لعبت فيها إيران دورًا رئيسيًا. وستعمل كذلك على اعتباره اعترافًا من الدول الفاعلة الرئيسية في المنطقة بأن ميزان القوى الإقليمي قد تحول لصالحها.

علاوة على ذلك، لإيران مصلحة في دعم

"التحدي الذي قد يواجه إيران جراء عودة سوريا للحاضنة العربية، أن تلك العودة قد توفر للأسد مزيدًا من المرونة في التعامل في المنطقة، بما قد يقلل من اعتماده على إيران. لذلك، تسعى طهران جاهدة لحماية مصالحها الحيوية في الشرق الأوسط، واستغلت الزيارة الأخيرة لإيصال رسالة واضحة لكل من العالم العربي ومنافسيها"

للدفاع الجوي والمعدات الأرضية وكذلك الحرب الإلكترونية. تلك التطورات تتزامن مع ما تسميه إسرائيل بحرب تقارب الساحات، وتقصد بها المواجهات المسلحة التي حدثت مؤخرًا بين إسرائيل وعناصر من غزة وجنوب لبنان والضفة، لذا تحاول إيران رسم صورة ذهنية لدى إسرائيل باستمرار عنصر المقاومة والساحات المتقاربة التي تعتبرها إسرائيل سياسة إقليمية إيرانية.

الانفراج الإقليمي والبراجماتية الإيرانية

اعتبرت إيران أن الانفراج الإقليمي الذي بدأ من خلال اتفاق بكين للمصالحة بينها وبين الرياض، ثم التطبيع العربي مع سوريا في ظل حكم الرئيس بشار الأسد، فرصة لتعزيز العلاقات المحسنة بينها وبين الدول العربية، ولا تقدم هذه العملية فرصًا سياسية فحسب، بل تنطوي أيضًا على إمكانية تحقيق إنجازات

توطيد النظام السوري في المناطق الواقعة تحت سيطرة الأسد، الأمر الذي يتطلب تمويلًا كبيرًا من قبل دول الخليج.

لكن التحدي الذي قد يواجه إيران جراء عودة سوريا للحاضنة العربية، أن تلك العودة قد توفر للأسد مزيدًا من المرونة في التعامل في المنطقة، بما قد يقلل من اعتماده على إيران. لذلك، تسعى طهران جاهدة لحماية مصالحها الحيوية في الشرق الأوسط، واستغلت الزيارة الأخيرة لإيصال رسالة واضحة لكل من العالم العربي ومنافسيها، وخاصة إسرائيل، حول قوة الشراكة الاستراتيجية مع دمشق.

الغائب الحاضر
إيران في معادلة عودة سوريا إلى جامعة الدول العربية

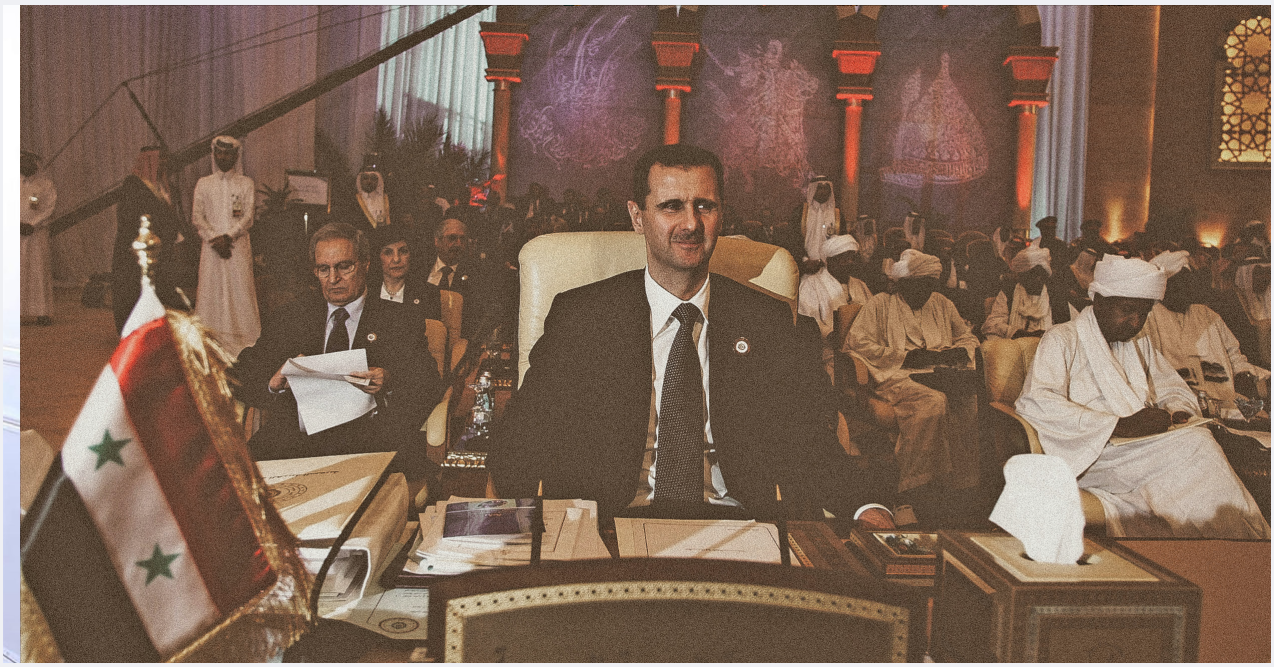

محمد عبد الرازق - باحث بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

أعاد الاجتماع الوزاري لجامعة الدول العربية، الذي انعقد يوم 7 مايو 2023، سوريا إلى المشاركة في اجتماعات مجلس الجامعة وجميع المنظمات والأجهزة التابعة لها بدءًا من يوم صدور القرار الذي حمل رقم 8914، وذلك بعد تعليق عضويتها في 12 نوفمبر 2011 بموجب القرار رقم 7438. وبالإضافة إلى ما يحمله هذا القرار من أبعاد حول بدء عودة سوريا إلى الحاضنة العربية بعد فترة كبيرة من غياب الدور العربي الفاعل والمؤثر في الأزمة، فإن هذا القرار يحمل في طياته تساؤلات عدة تتعلق بما يطرحه الوجود

الإيراني في سوريا من هواجس على الصعيد العربي بوصفها أحد الفاعلين المؤثرين في المشهد السوري من جانب، وكيف تتعاطى إيران مع المبادرة العربية لتطبيع العلاقات مع سوريا من جانب آخر.

محددات القرار

انطلق القرار العربي باستئناف مشاركة سوريا في اجتماعات جامعة الدول العربية وما سبقه من حراك متنامٍ بهدف الانفتاح على سوريا والتعامل مع الحكومة السورية، وخاصة بعد كارثة الزلزال التي ضربت تركيا وسوريا في 6 فبراير 2023، **من مجموعة من المحددات والأطر الحاكمة التي يمكن تناولها على النحو التالي:**

التعاطي مع الأمر الواقع: أدى استمرار الأزمة السورية طوال 12 عامًا وبقاء النظام برئاسة الرئيس بشار الأسد على الرغم من كافة المساعي والجهود التي بُذلت طوال هذه الفترة لإسقاطه إلى توصل الأطراف العربية إلى نتيجة مفادها أن هناك أمرًا واقعًا في سوريا يجب التعاطي معه ومع الأزمة السورية بناء عليه، ويتضمن هذا الأمر الواقع عنصرين أساسيين:

1. أن النظام السوري قائم ومستمر ويسيطر على ثلاثة أرباع مساحة الدولة السورية تقريبًا رغم كل الجهود التي بُذلت لإسقاطه والعقوبات المفروضة لإعاقة تواصله مع المحيطين الإقليمي والدولي، وأن قرار جامعة الدول العربية بتعليق مشاركة سوريا في أنشطتها لم يجدِ نفعًا في سبيل حل الأزمة أو في دفع الحكومة السورية إلى تنفيذ مبادرة الجامعة لحل الأزمة التي اعتمدها في اجتماعه الوزاري في 2 نوفمبر 2011.
2. أن هناك قوى إقليمية غير عربية متدخلة بشكل كبير في الأزمة على المستويين السياسي والعسكري، وفي مقدمتها إيران التي باتت طرفًا فاعلًا أساسيًا في المشهد السوري برمته وتتعامل مع سوريا بوصفها جزءًا من محور تتولى هي قيادته في المنطقة، وأنه ليس في الإمكان تخيير الحكومة السورية بين العلاقة مع طهران أو مع العالم العربي، وأن استمرار عزل سوريا عن المحيط العربي يعني بالتبعية زيادة اعتماديتها الأمنية والسياسية والاقتصادية على إيران وليس العكس.
3. أن التحولات الجارية على الساحة الدولية، وفي مقدمتها الحرب الروسية الأوكرانية، وطغيان الاهتمام بمجرياتها وتداعياتها على بقية الملفات الدولية والإقليمية بشكل حاد، تدفع بقوة إلى أن تتولى دول المنطقة تسوية أزماتها وملفاتها العالقة بنفسها دون الرهان على الأدوار الخارجية، ولا سيّما دور الولايات المتحدة التي لم تنجح حتى الآن في تلافي الآثار السلبية التي خلّفها توجهها بفك الارتباط عن قضايا المنطقة قبل العدول عنه نسبيًا بعد الحرب الروسية الأوكرانية.

وتأسيسًا على ذلك، ارتأت الدول العربية أن التعاطي مع هذا الأمر الواقع بما يفضي إلى انخراط عربي فاعل في ملف الأزمة أفضل من غض الطرف عنه أو تجاهله بالشكل الذي يؤدي إلى زيادة ابتعاد سوريا عن محيطها العربي من جهة، وزيادة التداعيات السلبية للأزمة السورية على دول جوارها خصوصًا والدول العربية عمومًا من جهة أخرى. ودفع في هذا الاتجاه بشكل كبير التحولات الجارية في الإقليم من حيث تبني نهج تصالحي يهدف إلى تهدئة الخلاف بين دول المنطقة بما أفضى إلى توقيع اتفاق بين السعودية وإيران بوساطة

صينية لاستئناف العلاقات في 10 مارس 2023، بما يعني تغليب لغة الحوار والتفاهم على لغة التنافس والصراع في الملفات المختلفة ومنها سوريا.

تلافي التأثيرات: يتمثل الهدف الأساسي من الانفتاح العربي على سوريا في الرغبة في تلافي التأثيرات والتداعيات التي رتبتها الأزمة السورية على الدول العربية بوجه عام، ولا سيّما فيما يتعلق بالنشاط الإرهابي أو عودة اللاجئين أو الاختلالات في منظومة الأمن القومي العربي نتيجة التدخلات الخارجية العميقة داخل المشهد السوري. ولذلك، تضمن

خطوة مقابل خطوة: رهن القرار العربي عودة سوريا إلى الجامعة العربية أو حتى إحراز تقدم تجاه الانفتاح الكامل على البلاد باتخاذ خطوات عملية وفاعلة للتدرج نحو حل الأزمة وفق مبدأ الخطوة مقابل الخطوة؛ أي إن إعادة دمشق إلى جامعة الدول العربية هي خطوة أولية في هذا المسار، وسيتم الحكم عليها بناء على ما ستقدمه الحكومة السورية من خطوات لمعالجة المشكلات والتأثيرات السابق ذكرها على الدول العربية، بالإضافة إلى إحراز تقدم في مسار حل الأزمة. ولذلك شكلت الجامعة لجنة اتصال وزارية مكونة من الأردن والسعودية والعراق ولبنان ومصر والأمين العام لمتابعة تنفيذ بيان اجتماع

"رهن القرار العربي عودة سوريا إلى الجامعة العربية أو حتى إحراز تقدم تجاه الانفتاح الكامل على البلاد باتخاذ خطوات عملية وفاعلة للتدرج نحو حل الأزمة وفق مبدأ الخطوة مقابل الخطوة؛ أي إن إعادة دمشق إلى جامعة الدول العربية هي خطوة أولية في هذا المسار"

قرار الجامعة العربية الترحيب بما صدر عن اجتماعي جدة وعمّان بشأن سوريا والحرص على إطلاق دور عربي قيادي في جهود حل الأزمة السورية يعالج جميع تبعات الأزمة الإنسانية والأمنية والسياسية وانعكاساتها على دول الجوار والمنطقة والعالم، خصوصًا عبء اللاجئين وخطر الإرهاب وخطر تهريب المخدرات. ولذلك كانت تتطلب معالجة هذه التداعيات الكبيرة للأزمة تأسيس علاقة واضحة مع سوريا وفق أطر وآليات متفق عليها بما يضمن العمل والالتزام المشترك تجاه معالجة هذه التأثيرات، دون رهن ذلك بمناقشة ملفات أخرى مثل ملف الحضور الإيراني في سوريا.

عمّان التشاوري والذي كان أشبه بخطة عمل متكاملة في هذا الإطار، من حيث ضرورة التزام الحكومة السورية بإيصال المساعدات الإنسانية والطبية للسوريين في جميع المناطق، والعودة الطوعية والآمنة للاجئين، والتعاون بينها وبين الدول المعنية لبلورة استراتيجية شاملة لتعزيز الأمن ومكافحة الإرهاب، وتعزيز التعاون لإنهاء عمليات تهريب المخدرات، ودعم سوريا لبسط سيطرتها على أراضيها وإنهاء وجود الجماعات المسلحة والإرهابية. ويمكن أن تكون خطوة إزالة الأعلام الإيرانية من عدد من المقرات في سوريا بعد عودة سوريا إلى الجامعة العربية أولى الخطوات في هذا الإطار.

التعاطي الإيراني

لم يكن قرار عودة الحكومة السورية إلى شغل مقعدها في جامعة الدول العربية مفاجئًا بأي حال بالنسبة لإيران؛ بالنظر إلى ما سبقه من حراك كبير يصب في هذا الاتجاه. ولذلك اتخذت إيران مجموعة من التحركات الفاعلة التي تستهدف الاستفادة من القرار والتطورات الإقليمية الناشئة بعد توقيعها الاتفاق مع السعودية من جانب، وتحييد أي آثار لعودة سوريا إلى محيطها العربي على الحضور الإيراني فيها من جانب آخر.

تفاعل إيجابي

استقبلت طهران على المستوى الرسمي قرار الجامعة العربية بترحاب كبير، مشيرة على لسان المتحدث باسم خارجيتها ناصر كنعاني الدمار، وما يحتاجه ذلك من تكلفة هائلة ليس بمقدور إيران تحملها وحدها. فضلًا عن استثمار هذه العودة في سياق انفتاحها على الدول العربية بالشكل الذي عبر عنه اتفاقها مع السعودية وقبله استئناف العلاقات الدبلوماسية مع الكويت والإمارات، وكذلك زيارة مستشار الأمن القومي الإيراني إلى كل من الإمارات والعراق وقبل ذلك، علاوة على التصريحات المتواترة عن المسئولين الإيرانيين بالرغبة في تطوير العلاقات مع مصر.

ويظهر من تصريحات المتحدث باسم الخارجية الإيرانية إشارة واضحة من جانب إيران إلى الدول العربية بشأن ما نص عليه بيان اجتماع عمّان بشأن التدخلات الأجنبية في سوريا؛ إذ تبعث إيران برسالة بأنها تشترك مع الدول العربية في ضرورة وقف التدخلات الأجنبية وسحب كافة القوات الأجنبية من البلاد، وفي الوقت ذاته لا تصنف قواتها ضمن

> **"رهن القرار العربي عودة سوريا إلى الجامعة العربية أو حتى إحراز تقدم تجاه الانفتاح الكامل على البلاد باتخاذ خطوات عملية وفاعلة للتدرج نحو حل الأزمة وفق مبدأ الخطوة مقابل الخطوة؛ أي إن إعادة دمشق إلى جامعة الدول العربية هي خطوة أولية في هذا المسار"**

إلى أن حل الخلافات بين الدول الإسلامية والتقارب والتآزر بينها له نتائج إيجابية في الاستقرار وإرساء السلام الشامل، ويوفر الأرضية لتقليل التدخلات الأجنبية الهادفة إلى الربح في القضايا الإقليمية. ويتضح من هذا الترحيب أن إيران ترى في العودة السورية إلى الصف العربي فرصة كبيرة تسمح لها بتحقيق استفادة كبيرة ولا سيّما على المستوى الاقتصادي إذا ما انخرطت الدول العربية في جهود إعادة إعمار البلاد بعد أكثر من عشر سنوات من هذا الإطار بالنظر إلى أن وجودها في سوريا إنما هو بطلب من الحكومة السورية ذاتها. ويرجع التفاعل الإيجابي الإيراني كذلك إلى إدراك لطبيعة المشهد في سوريا من حيث حضورها القوي على كافة المستويات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية بشكل يصعب تجاوزه، والتوجه إلى تهدئة خلافات الحكومة السورية مع محيطها بما عبر عنه قرار الجامعة العربية وكذلك المباحثات الجارية

مع تركيا، بما يشير إلى احتمالات أن تنتج تهدئة شاملة عن كل هذا الحراك.

تعزيز الشراكة: استبقت إيران القرار الرسمي بعودة سوريا إلى الجامعة العربية بزيارة تاريخية أجراها الرئيس إبراهيم رئيسي إلى دمشق هي الأولى منذ 2010، طغى عليها الجانب الاقتصادي إلى حد كبير حتى من حيث الوفد المرافق لرئيسي، بالإضافة إلى أنها تضمنت توقيع نحو 15 اتفاقية بين الجانبين الإيراني والسوري في المجالات الاقتصادية والعسكرية أهمها مذكرة تفاهم لخطة التعاون الشامل الاستراتيجي طويل الأمد.

وهدفت الزيارة إلى الارتقاء بالمستوى الاستراتيجي للعلاقات بين دمشق وطهران، وتأكيد الحضور الإيراني داخل سوريا على الأصعدة كافة؛ لإيصال رسالة بأن أي تقارب عربي مع سوريا لن يكون بديلًا عن العلاقة الاستراتيجية بين سوريا وإيران، وأن التكلفة الباهظة التي دفعتها إيران في مساندة الحكومة السورية لن تذهب دون أن تستفيد منها بشتى السبل، وبأن يكون لها قرار استراتيجي في رسم المستقبل السوري بما يخدم العلاقات التاريخية وغير المستجدة بين الجانبين منذ 1979، بالإضافة إلى تأكيد الحضور السوري ضمن محور المقاومة الذي تتزعمه إيران في مواجهة إسرائيل؛ بالنظر إلى كون سوريا هي مسرح أساسي للمواجهة الإيرانية الإسرائيلية المستعرة خلال السنوات الماضية ومن المرجح استمرارها.

وترتيبًا على ما سبق، يمكن القول إنه مثلما كان التدخل الإيراني في سوريا هو نقطة أساسية من نقاط الخلاف بين سوريا ومحيطها العربي طوال السنوات الماضية، فإن الانفتاح الإيراني العربي مؤخرًا والرغبة العربية في معالجة الاختلالات والتداعيات الناجمة عن الأزمة السورية، قد دفعها إلى غض الطرف عن التدخل الإيراني وتداعياته والانطلاق نحو التعاطي مع الأمر الواقع الذي يشير إلى أن الحضور الإيراني في سوريا أصبح نافذًا على كافة الأصعدة، وليس من السهولة بمكان دفع إيران إلى التنازل عنه حتى وإن رغبت الحكومة السورية نفسها في ذلك، على أمل أن يحدث ذلك على المدى البعيد. ومن المحتمل أن تعمل إيران على استغلال هذه العودة العربية والبيئة الإقليمية والدولية المتغيرة والاستفادة منها وخاصة على الصعيد الاقتصادي، بالإضافة إلى المضي قدمًا في تعزيز مسار الانفتاح العربي الإيراني.

"تأكيد الحضور السوري ضمن محور المقاومة الذي تتزعمه إيران في مواجهة إسرائيل؛ بالنظر إلى كون سوريا هي مسرح أساسي للمواجهة الإيرانية الإسرائيلية المستعرة خلال السنوات الماضية ومن المرجح استمرارها"

جني العوائد

مستقبل الحضور الاقتصادي الإيراني في سوريا بعد التقارب العربي

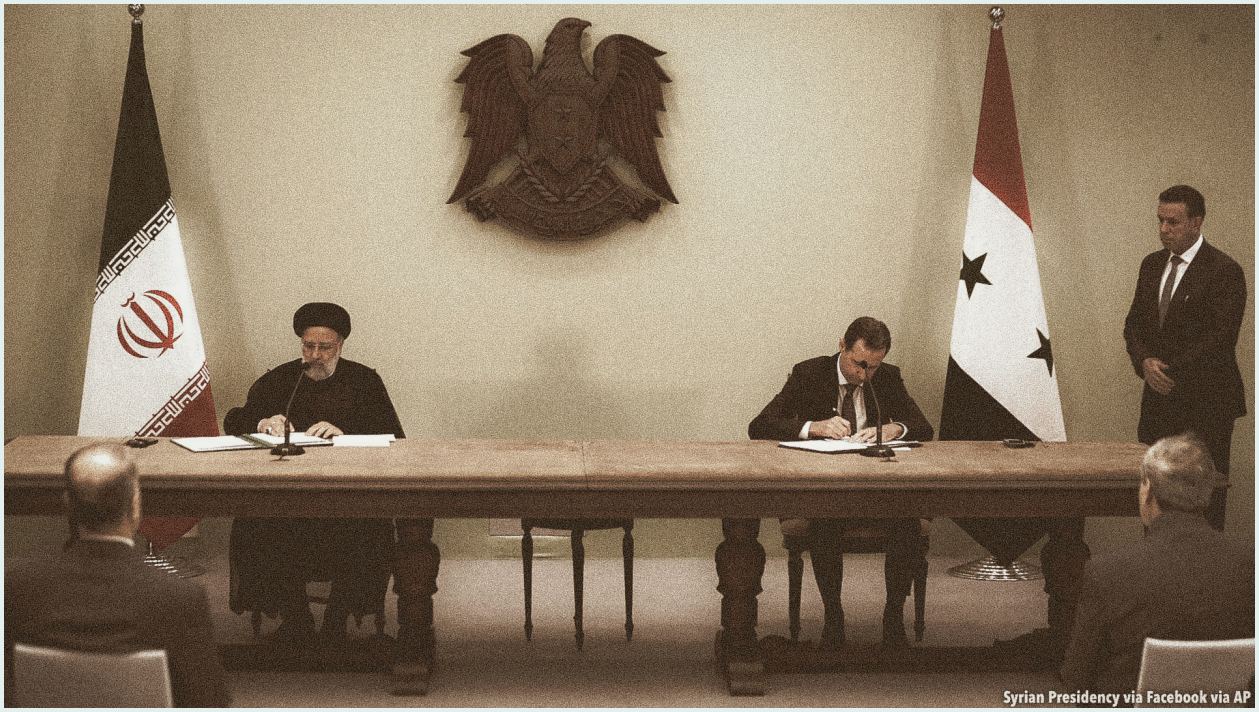

نوران عوضين - باحث بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

أجرى الرئيس الإيراني "إبراهيم رئيسي" زيارة إلى سوريا يوم الثالث من مايو 2023، حملت هدفًا اقتصاديًا بشكل أساسي، وذلك حسبما أشار إليه المتحدث باسم الحكومة الإيرانية "علي بهادري جهرمي". تعد هذه هي الزيارة الأولى لرئيس إيراني إلى سوريا منذ ثلاثة عشر عامًا منذ اندلاع الحرب في سوريا، والتي تؤسس لمرحلة جديدة من الانخراط الاقتصادي الإيراني داخلها، فإيران التي ظلت إلى جانب النظام السوري منذ بدء الصراع، جاهزة لتكون بجانبه في مرحلة إعادة الإعمار.

الحضور الاقتصادي الإيراني في سوريا

تعد إيران ضمن أهم الشركاء التجاريين لسوريا، خاصة في توفير السلع الحيوية مثل المنتجات النفطية المكررة والمكملات الصيدلانية والذخيرة ومجموعة متنوعة من المنتجات الزراعية والحيوانية. وتعتبر طهران عدم وجود اهتمام دولي بالاقتصاد السوري فرصة لضمان تأثير مستدام في البلاد.

وقد دعمت إيران الاقتصاد السوري من خلال تقديمها عددًا من خطوط الائتمان، فقد بدأت التوجيهات الرسمية الإيرانية لمنح سوريا خطوطًا ائتمانية منذ العام 2012. وفي يناير 2013، فتحت إيران خطها الائتماني الأول بقيمة مليار دولار أمريكي، بين المصرف التجاري السوري وبين بنك تنمية الصادرات الإيرانية، لسد العجز المالي الذي واجهه النظام، وخُصص هذا الخط لاستيراد السلع الغذائية ودعم الاحتياطي النقدي الرسمي المتآكل على خلفية تزايد الإنفاق العسكري.

في أغسطس 2013، قدمت إيران خطها الائتماني الثاني بقيمة 3.6 مليارات دولار لاستيراد المشتقات النفطية «الإيرانية» بالأساس، ولكبح حدة تدهور قيمة الليرة السورية مقابل الدولار. وفي مايو 2015، تم منح خط الائتمان الثالث بقيمة مليار دولار أمريكي لتمويل استيراد البضائع والسلع وتنفيذ المشاريع. ومنذ ذلك الحين، لم تتم مناقشة بين الجانبين بشأن فتح خطوط ائتمان جديدة، وإنما في المقابل تم توقيع العديد من اتفاقات التعاون الاقتصادي بين الجانبين، كما عمدت إيران إلى ترسيخ وجودها الاقتصادي بشكل أكبر من خلال انخراط شركاتها في مشاريع استثمارية بمجالات النقل والطاقة والصناعة والاتصالات، بالإضافة إلى دورها البارز في مشروعات إعادة الإعمار في مجالات: الخدمات، والبنية التحتية، والكهرباء، والصحة، والمواد الغذائية، والقطاع المالي.

"بدأت التوجيهات الرسمية الإيرانية لمنح سوريا خطوطًا ائتمانية منذ العام 2012. وفي يناير 2013، فتحت إيران خطها الائتماني الأول بقيمة مليار دولار أمريكي، بين المصرف التجاري السوري وبين بنك تنمية الصادرات الإيرانية، لسد العجز المالي الذي واجهه النظام"

وفي الثامن من مايو 2022، وقّع الرئيس السوري «بشار الأسد» خلال زيارته إلى طهران «مرحلة جديدة» من الخط الائتماني الإيراني – السوري، يضمن تزويد سوريا بمواد الطاقة والمواد الأساسية الأخرى لسد النقص الحاصل في تلك المواد، واستمرار إيران في تقديم الدعم الاقتصادي للرئيس السوري.

وبحسب رئيس غرفة التجارة الإيرانية - السورية المشتركة، كيوان كاشفي، ارتفع حجم التبادل التجاري بين إيران وسوريا بنسبة 90% في الأشهر التسعة الأخيرة من عام 2021، مقارنة بالفترة نفسها من عام 2020، حيث قُدر حجم التبادل بنحو 190 مليون دولار، ويخطط البلدان لأن يصل حجم تبادلهما التجاري إلى 500 مليون دولار في العام الحالي.

نتيجة خضوعها للعقوبات الأمريكية، ومحاولات روسيا خلال الفترة السابقة للحرب في أوكرانيا للاستئثار بالقسم الأكبر من الاستثمار بقطاعات النفط والغاز والتعدين وإعادة

الإعمار؛ لجأت طهران إلى اعتماد نهجين غير مباشرين لترسيخ نفسها في الاقتصاد السوري. أولًا، وسعت إيران مشاريعها في أكثر المناطق النائية والمحرومة من الخدمات في البلاد، ولا سيما في الريف المحيط بحلب ودير الزور، وهو ما أسهم في زيادة النفوذ الإيراني من خلال بناء قاعدة جماهيرية في المجتمعات المهملة. ثانيًا، فرضت إيران قيودًا على من يمكنهم الحصول على تمويل من خطوط الائتمان التي تقدمها في سوريا، وبالتالي يمكن لطهران أن تستمر في تزويد النظام بالسلع وإمدادات الطاقة، مع تأكيد أدوار الشركات التابعة لها داخل الاقتصاد السوري.

لترسيخ وجودهم بهذه المناطق. كما عملت إيران على تجنيد الشباب السوريين في صفوفها، مستغلة رفضهم الانضمام إلى جيش النظام وحاجتهم إلى المال والعمل. كما قامت إيران ببناء مراكز طبية، وأعادت تأهيل المدارس، ووفرت الكهرباء لجذب السكان المحليين.

محددات استمرار الحضور

قبل أسبوع من زيارة الرئيس «رئيسي» إلى دمشق، عقدت جلسة اللجنة الاقتصادية السورية-الإيرانية المشتركة، مباحثات فنية لمتابعة أعمالها بمشاركة ممثلين من الجانبين

"خلال زيارة «رئيسي»، وقّع الجانبان السوري والإيراني عددًا من مذكرات التفاهم ومحضري اجتماع في مجالات الزراعة والنفط والسكك الحديدية والمناطق الحرة والاتصالات وعدد من المجالات الأخرى. وقبل عودته إلى إيران، التقى رئيسي بالأسد مرة أخرى لمناقشة تنفيذ الاتفاقات الاقتصادية"

من ناحية أخرى، لا ترتبط الأداة الاقتصادية الإيرانية في سوريا فقط عند حد الحضور الاقتصادي الاستثماري، وإنما يمتد هدف الأداة الاقتصادية إلى تأسيس حضور إيراني متعدد الأجيال داخل سوريا، حيث يرتبط التدخل الإيراني في سوريا بتحقيق أهداف استراتيجية إقليمية أكثر من فتح أسواق جديدة. يمكن القول إن لإيران حضورًا ميدانيًا بأنحاء المحافظات السورية، حيث عمدت إيران إلى إجراء تغييرات ديمغرافية تستهدف منها زيادة هيمنة الشيعة الموالين لها. فبجانب سياسة شراء الأراضي السورية، أشارت تقارير إلى استقدام إيران عائلات شيعية من باكستان وأفغانستان والعراق للعيش بممتلكات كانت مملوكة من قبل لعائلات سورية سنية، وتزويدهم بأنشطة اقتصادية

في قطاعات الاقتصاد والتجارة والإسكان والنفط والصناعة والكهرباء والنقل والتأمينات، نتج عنها تشكيل ثماني لجان تختص بما يلي: المصارف والشئون المالية والتأمين، الشئون الاستثمارية، النفط، النقل، الشئون التجارية والصناعية وبناء المدن الصناعية، الشئون الزراعية، والشئون السياحية (بما فيها السياحة الدينية)، متابعة الديون. وبحسب وزير الطرق الإيراني «مهرداد بازارباش»، تعد اللجنة المشتركة بين إيران وسوريا هي أكبر وفد اقتصادي إيراني يأتي إلى سوريا على الإطلاق.

كما أجرت اللجنة نقاشًا حول تخفيض التعريفة الجمركية على الواردات للسلع وخفضها إلى الصفر، وسبل توسيع النشاطات المصرفية، حيث تمت تسمية مصرف إيراني وآخر سوري لتحويل الأموال من خلال هذين المصرفين

بالعملة المحلية للبلدين، الأمر الذي من شأنه تجاوز العقوبات المفروضة على شبكة البنوك لدى كلا البلدين. كما طالبت إيران الجانب السوري بإعادة تشغيل المصانع الإيرانية في سوريا بما سيساعد في زيادة الإنتاج في سوريا.

كما أشارت بعض التقارير إلى ما أسفر عنه التعاون الأخير من تنامي الوصول الإيراني إلى الموانئ السورية، ويستدل على ذلك بما صرح به وزير النقل الإيراني بشأن الاتفاق على «وضع ميناء سوري تحت تصرف الجانب الإيراني، بما يوفر فرصة فريدة لإيران للاستثمار في الموانئ السورية».

وخلال زيارة «رئيسي»، وقّع الجانبان السوري والإيراني عددًا من مذكرات التفاهم ومحضري اجتماع في مجالات الزراعة والنفط والسكك الحديدية والمناطق الحرة والاتصالات وعدد من المجالات الأخرى. وقبل عودته إلى إيران، التقى رئيسي بالأسد مرة أخرى لمناقشة تنفيذ الاتفاقات الاقتصادية، بما في ذلك بناء محطة كهرباء واستثمارات متبادلة وإنشاء بنك مشترك للبلدين.

ويُعد من أكثر الأمور اللافتة في الزيارة هو توقيع الجانبين على محضر اجتماع للتعاون في مجال السكك الحديدية، الأمر الذي يتصل بالرغبة الإيرانية في إعادة تفعيل خط سكة حديد بين الدول الثلاث (إيران والعراق وسوريا) والذي تم الكشف عنه سابقًا في يوليو 2019، عبر الربط الحديدي بين مدن شلمجة الإيرانية والبصرة العراقية واللاذقية السورية. بمعنى آخر ربط ميناء الإمام الخميني بميناء اللاذقية السوري المطل على البحر الأبيض المتوسط.

وبناءً عليه، يرتبط استمرار إيران في تعزيز انخراطها الاقتصادي داخل سوريا بمجموعة من المحددات الحاكمة التي يمكن تصورها فيما يلي:

أولًا: الرغبة الإيرانية في تأكيد حضورها متعدد الأبعاد داخل الملف السوري في ظل تنامي تأثير المتغيرات الإقليمية والدولية على المشهد السوري. ففي ظل التركيز الروسي على الحرب في أوكرانيا، نجحت إيران في اكتساب مساحات سياسية واقتصادية وميدانية داخل سوريا، حيث سمح الانشغال الروسي بتواجد إيران في مناطق ومجالات كانت تعمل روسيا على إبقائها بعيدًا عن الحضور والمشاركة الإيرانية. وعلى الصعيد الإقليمي، نجحت إيران في أن تكون فاعلًا وراعيًا لمسار التطبيع التركي السوري الذي كان حصرًا من قبل على روسيا. كما تزامنت زيارة "رئيسي" مع زخم التطبيع العربي مع سوريا، الذي قد أخذ مسارًا أكثر جدية بعد عودة العلاقات السعودية الإيرانية.

ثانيًا: سعي طهران لجني تكاليف مشاركتها الاقتصادية والعسكرية في سوريا. فكما سبق التوضيح، تم تشكيل لجنة مختصة بمتابعة الديون، بهدف إجراء تحقيق دقيق لحجمها. وفي هذا الصدد، أشار "بزر باش" إلى شعور بلاده بظروف سوريا، "ولكن يوجد في إيران بعض القوانين يجب الإجابة عن أسئلتها». كما أكد «فهد درويش»، رئيس المكتب التجاري الإيراني السوري المشترك، على أن الاتفاقات الموقعة خلال الزيارة ستمكن الجانبين من تكوين شركات مشتركة تستطيع سوريا بواسطتها سداد ديونها لإيران بخطوط ائتمانية من أرباح المشاريع المشتركة.

قدّرت الأمم المتحدة عام 2018 متوسط الإنفاق الإيراني في سوريا بما يعادل 6 مليارات دولار سنويًّا، فيما تحدثت تقارير عما أثاره الرئيس السابق للجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية في البرلمان الإيراني، «حشمت فلاحت بيشه»، بشأن بلوغ حجم المستحقات الإيرانية على دمشق نحو 30 مليار دولار، وأن هناك 5 عقود رئيسية يمكن من خلالها سداد هذه

الديون؛ وهي: استخدام مزارع الأبقار، إعطاء 5000 هكتار من الأراضي الزراعية كي تتم زراعتها من الجانب الإيراني، استثمار طهران في مناجم الفوسفات وآبار النفط، وتنفيذ طهران مشروع شبكة اتصالات.

تدرك طهران أن استمرار عملية التطبيع الجارية مع النظام السوري قد تمنح الأخير فرصة للمناورة، لا سيما إذا ما أسفر عن عملية التطبيع خطوات في اتجاه رفع العقوبات. لذلك، تعمل طهران على تسريع خطوات انخراطها الاقتصادي المعزز داخل سوريا، أولًا لضمان حيازة الشركات الإيرانية على النصيب الأكبر من مشاريع إعادة الإعمار، وثانيًا من شأن تنشيط الحضور الاقتصادي الإيراني في سوريا أن يساعد في إنعاش الاقتصاد الإيراني المتعثر.

في سوريا مرتبطة بمشاريع إعادة الإعمار، وبالتالي ستظل المشاركة الاقتصادية الإيرانية في سوريا -خلال الوقت الراهن على الأقل- ضرورة للنظام السوري.

وختامًا، بعد عقد من الدعم العسكري والسياسي والاقتصادي، يبدو أن طهران تتطلع إلى حصاد تكلفة مشاركتها، الأمر الذي يقتضي التحرك بشكل مغاير، حيث كان الطابع العسكري للحضور الإيراني هو العنصر الغالب، وكان محلًا للعديد من الانتقادات والتوترات الإقليمية. ولكن نتيجة للمتغيرات الإقليمية الأخيرة، والتي تقع عودة العلاقات السعودية الإيرانية في القلب منها، تدرك طهران ضرورة تنحية

"تدرك طهران أن استمرار عملية التطبيع الجارية مع النظام السوري قد تمنح الأخير فرصة للمناورة، لا سيما إذا ما أسفر عن عملية التطبيع خطوات في اتجاه رفع العقوبات. لذلك، تعمل طهران على تسريع خطوات انخراطها الاقتصادي المعزز داخل سوريا"

ثالثًا: حاجة النظام السوري نفسه إلى المشاركة الإيرانية، ولا سيما في ظل ظروفه الاقتصادية المتراجعة. فبعد سنوات من الصراع والعقوبات، فضلًا عن تداعيات زلزال السادس من فبراير المدمر، تشير أحدث المؤشرات إلى تعقد الأزمة الاقتصادية في سوريا. فمن المتوقع انكماش الناتج الإجمالي المحلي للبلاد بمقدار 3.2%، فضلًا عن احتمال انكماش إجمالي الناتج المحلي بنسبة 5.5% خلال عام 2023. كذلك، تشير التوقعات إلى ارتفاع معدل التضخم نتيجة نقص السلع المتوفرة، وزيادة تكلفة النقل وارتفاع الطلب الكلي على مواد إعادة البناء. وبالرغم من مسار التطبيع العربي الراهن، لا يزال من السابق لأوانه الحديث عن مشاركة عربية اقتصادية

-أو على الأقل خفض وتيرة- الحضور الأمني العسكري في سوريا، في مقابل إبراز حضورها كشريك اقتصادي تجاري من شأنه المساهمة في استقرار الدولة السورية، الأمر الذي قد يسهم من ناحية في إنجاح مسار التطبيع السعودي الإيراني، ومن ثم خفض توترات إيران الإقليمية. ومن ناحية أخرى، قد يسهم نجاح النشاط الاقتصادي الإيراني في سوريا في تحسين صورة النظام الإيراني الداخلية. ولا يعني هذا تخلي إيران عما أسسته من قواعد عسكرية في أنحاء الأراضي السورية، وإنما قد تشهد الفترة المقبلة فقط غلبة للطابع الاقتصادي في مقابل ثبات الحضور العسكري.

توابع التطبيع العربي السوري
حسابات إسرائيل من الوجود الإيراني في سوريا

شادي محسن- باحث في المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

شهدت منطقة الشرق الأوسط حزمة غير مسبوقة من التفاعلات السياسية التي اندرجت تحت مصطلح التطبيع، كان أحدثها التطبيع السعودي-الإيراني، الذي سبقه تقارب عربي-تركي، آخره وأحدثه التطبيع العربي-السوري، وعودة سوريا تحت حكم الرئيس بشار الأسد إلى الجامعة العربية بعد غياب 12 عامًا. ولقد ظلت سوريا مسرحًا رئيسيًا لتفاعلات الصراع الإسرائيلي-الإيراني في المنطقة؛ بسبب الحضور الإيراني العسكري بها الذي تعتبره إسرائيل مهددًا وجوديًا لها في المنطقة. ومن ثم يحمل التطبيع السوري-العربي مجموعة مختلفة من حسابات المكسب والخسارة لدى الجانب الإسرائيلي، وتوضح السطور التالية خريطة المصالح الإسرائيلية في سوريا ومدى تضررها من عدمه في إطار العلاقات العربية-السورية.

التطبيع السوري-العربي.. مناورة أم مواءمة؟

يتوقف تحليل نظرة الإسرائيليين إلى مستجد العلاقات العربية-السورية على تحديد تفسير دقيق لأهداف الدول العربية من تطبيعها مع سوريا، وبالتحديد المملكتين الأردنية والسعودية.

يُمكن رؤية القرار العربي (خاصة الرياض وعمّان) بإعادة سوريا إلى جامعة الدول العربية بتفسيرين اثنين؛ التفسير الأول هو أن القوى العربية تريد توسيع نفوذها في سوريا كثقل موازن للمحور الشيعي، وكمحاولة لتقليص النفوذ الإيراني في سوريا.

ويستند هذا التفسير إلى مجموعة من المؤشرات؛ **أولها:** سعت الرياض بتنسيق مع الأردن لتدشين مبادرة سياسية جديدة بعيدًا عن المسارات السياسية (سوتشي وأستانة وغيرها) التي تبحث حل أزمة سوريا من خلال مقاربات روسية وإيرانية وتركية فقط. أما القرار السعودي وكذلك الأردني فيدفعهما مجموعة من الحسابات المختلفة، مثل استقرار المعابر الحدودية ومنع تهريب المخدرات والسلاح، تلك الظاهرة التي تعاني منها السعودية والأردن معًا، بالإضافة إلى إعادة توطين مستدام ومستقر للسوريين اللاجئين في بلدهم.

ثانيها: في سياق الحديث عن المعابر الحدودية، ينال هذا الملف اعتبارًا مهمًا في حسابات السعودية والأردن على المستويين التجاري والاقتصادي. فعلى سبيل المثال، في أعقاب إعادة فتح معبر جابر-نصيب الحدودي بين الأردن وسوريا (يوليو 2021 إلى يونيو 2022) نجد أن الواردات الأردنية ارتفعت من 51 مليون دولار إلى 75 مليونًا، والصادرات من 62 مليون دولار إلى 87 مليونًا، والسلع المُعاد تصديرها بأكثر من الضعف من 22.5 مليون دولار إلى 46.5 مليونًا. وقد ألمحت المبادرة الأردنية إلى أن عمّان تسعى بالتشاور مع الدول العربية إلى تخفيف العقوبات على سوريا، وسيبدأ العمل على فتح ملف إعادة الإعمار.

ثالثها: أشارت المبادرة الأردنية (التي تجري بتنسيق سعودي) إلى إصلاح أمني في سوريا، وتؤكد على ضرورة منع المليشيات الموالية للأسد، وكثير منها مدعوم إيرانيًا، من تهديد الأمن الإقليمي. وأوضحت بيانات الخارجية الأردنية أن عمّان ستبادر عسكريًا بحفظ استقرار حدود سوريا الجنوبية المحاذية مع المملكة الهاشمية. وبالفعل أشارت تقارير إعلامية إلى هجوم جوي مجهول استهدف نشاط تصنيع المخدرات في السويداء.

ومن جانب آخر، فإن سياسة إيران توسيع نفوذها وحضورها في جنوبي سوريا يتعارض مع المصالح الأمنية الأردنية. فعلى سبيل المثال، يجمع إسرائيل والأردن مشروع «بوابة الأردن» (المنطقة الصناعية المشتركة بتمويل إماراتي) التي تتعرض حدودها الجغرافية لخطر الصواريخ والتسلل من قبل الفصائل الموالية لإيران وحزب الله.

أما التفسير الثاني الممكن أيضًا فهو أن الدول العربية تريد تعزيز العلاقات مع إيران وروسيا عبر سوريا. ويستند هذا إلى تصورهم أن الولايات المتحدة فقدت الاهتمام بالشرق الأوسط، وأن المنطقة تعاني من ضعف سياسي مع تراجع النفوذ الأمريكي حول العالم، وخاصة في الشرق الأوسط. مع ضعف احتمالات نجاح الحصار الاقتصادي الأمريكي على سوريا، ونجاح إيران في اختراق الاقتصاد السوري وتمدد نفوذه به.

يُضيف الاعتراف العربي (من خلال دعوة بشار الأسد لحضور القمة العربية في

السعودية) خطًا جديدًا لمستوى تباعد وجهات النظر بين السعودية والولايات المتحدة، إذ يتعارض الاعتراف بالنظام السوري مع الخط الرسمي الأمريكي. كما يمكن الاستناد إلى ذلك في أن السعودية وضعت أمام واشنطن شروطها من أجل الموافقة على التطبيع مع إسرائيل وكان من بينها تعزيز التعاملات الاقتصادية والتجارية مع الولايات المتحدة.

حسابات المكسب والخسارة الإسرائيلية

بالنظر إلى ما سبق، يتبين أن القرار العربي (وبالتحديد الأردني السعودي) بتطبيع العلاقات مع سوريا، يأتي في إطار خلق مساحة حركة لمناورة الحضور الإيراني في المنطقة وبالتحديد في سوريا، وهو ما يتيح فحص حسابات المكسب والخسارة الإسرائيلية جراء هذا التطبيع العربي-السوري.

1. الحضور الاقتصادي لإيران في سوريا:

لم يستقبل الرئيس السوري بشار الأسد الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي أثناء زيارته إلى دمشق (مارس 2023)، إذ استقبله «محمد سامر الخليل» وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية السوري، في حين اصطحب رئيسي معه وفدًا من وزير الدفاع، والخارجية، والنقل والتنمية الحضرية، والنفط، ووقع الطرفان اتفاقيات اقتصادية تؤشر إلى اعتزام إيران تدشين مرحلة إعادة إعمار سوريا.

من زاوية أخرى، صرح إبراهيم رئيسي بأن التبادل الاقتصادي مع الدول العربية بلغ ما بين 4 إلى 5 أضعاف، مشيرًا إلى قرب الانتهاء من خط سكة حديد الشلامجة - البصرة (29 إبريل 2023).

ويبدو أن الانتهاء من مرحلة الربط السككي بين الشلامجة (جنوب إيران على الحدود مع إيران) ومدينة البصرة العراقية، هو بداية مشروع إيراني استراتيجي للربط السككي يجمع دول إيران والعراق حتى سوريا، وأصبح ضمن أجندة زيارة إيران الأخيرة إلى دمشق في مارس 2023.

وتسعى طهران إلى تغيير تكتيكاتها في إطار سياسة نفوذها في الشرق الأوسط وبالتحديد في الدول التي تتضمن وكلاءها (سوريا على رأس هذه القائمة) عبر استخدام الدبلوماسية الاقتصادية وترسيخها عبر إقامة مشاريع بنية تحتية في مجال النقل والطرق (وبالتحديد النقل البري-السككي).

أما من الناحية الإسرائيلية، فرغم ميل القرار العربي لتوسيع النفوذ في سوريا وموازنة الثقل الإيراني، ورغم إشارة المبادرة الأردنية إلى تضمين خطوات اقتصادية مع سوريا وفتح ملف إعادة الإعمار؛ إلا أن التصريحات العربية الرسمية لم تتضمن -في الواقع- إشارات واضحة سوى للاعتبارين الاثنين المتعلقين بتوطين اللاجئين ومكافحة تهريب السلاح والمخدرات فقط. ربما ذلك يفسر عدم حماسة النظام السوري لقرار عودتها إلى الجامعة العربية؛ كون الأمر يتوقف في مرحلته الحالية على الاعتبار الأمني والموقف السياسي، ولم يتطرق بعد إلى المستوى الاقتصادي.

وترى إسرائيل في التمدد الإيراني بالاقتصاد السوري عامل خطورة بنفس خطورة الحضور العسكري تقريبًا، لا سيما وأن إيران تسعى للوصول إلى ساحل شرق المتوسط عبر ميناء اللاذقية، وفتحت خطوط ائتمان جديدة في صفقات استيراد الفوسفات السوري الغني باليورانيوم، وبناء منشآت في قطاع الاتصالات والأبراج الهوائية المحتمل اشتمالها على تكنولوجيا تجسس.

2. الموقف الأمريكي:

بالنسبة لإسرائيل، يأتي الموقف الأمريكي في حسابات المكسب والخسارة معًا. فمن جهة المكسب، انتقدت الولايات المتحدة خطوة عودة سوريا إلى الجامعة العربية، وبررت واشنطن انتقادها بالقول إن نظام دمشق «لا يستحق هذه الخطوة»، وشككت في رغبته في إيجاد حلول لأزمة الحرب الأهلية بالبلاد.

وأكد البيت الأبيض (8 مايو) أن الولايات المتحدة «لن تطبع مع نظام (الرئيس السوري) بشار الأسد»، وأن العقوبات الأمريكية «ستظل سارية بالكامل» على دمشق. وحض أعضاء في الكونجرس من الحزبين بلهجة أكثر حدة الولايات المتحدة على استخدام العقوبات لمنع التطبيع مع الأسد.

إلى هنا، يبدو أن الموقف الأمريكي يتماشى مع مصلحة إسرائيل بعدم الاعتراف بنظام بشار الأسد في سوريا. ولكن تجهز مجموعة من أعضاء الكونجرس الأمريكي مشروع قانون جديد (كنسخة معدلة على قانون قيصر) يهدف إلى تعزيز قدرة الحكومة الأمريكية على فرض عقوبات، كتحذير للدول الأخرى من تطبيع العلاقات مع الأسد.

ففي حالة سعت الدول العربية إلى موازنة النفوذ الإيراني في سوريا سياسيًا واقتصاديًا، يبدو أن مشروع قانون العقوبات الأمريكي الجديد معرقل أمام العرب لتحقيق تلك الموازنة أمام الثقل الإيراني الذي لا يتوقف تقريبًا، ونجح في إفشال قانون قيصر.

1. حسابات الردع الإسرائيلية في سوريا:

نجحت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة في استمرار التنسيق الأمني مع موسكو لضمان استمرار ضرباتها ضد الأهداف الإيرانية في سوريا.

في حال استمرار التطبيع العربي-السوري وبالتحديد من جهة الجارة الشرقية لإسرائيل (الأردن) والسعودية التي تسعى إسرائيل لإنجاح التطبيع معها، فسيكون أمام تل أبيب طرف جديد في معادلة الردع الإسرائيلية في سوريا. إذ سيكون من الضروري فتح تنسيق أمني مع مجموعة الدول العربية المطبعة مع نظام الأسد. لا سيما وأنه تركزت الضربات الإسرائيلية العام الماضي (2022) على المطارات الرئيسية (الاستراتيجية) في سوريا وبالتحديد في دمشق. وبما أن المعابر الحدودية بين سوريا والأردن تحولت إلى بوابات لتهريب السلاح والمخدرات، فسترغب الرياض وعمّان في استخدام المطارات السورية لعودة اللاجئين السوريين.

وتجدر الإشارة إلى أن إيران تستغل وسيلتين اثنتين أساسيتين في نقل تكنولوجيا الصواريخ إلى وكلائها في سوريا ولبنان، وهما المطارات في دمشق وحلب، والمعابر الحدودية مثل البوكمال والتنف، مما يضطر إسرائيل لضرب الوسيلتين بواسطة الهجمات الجوية.

مسارات الحركة الإسرائيلية المحتملة

نظرًا لما سبق، يبدو أن أمام صانع القرار الإسرائيلي مساحة متواضعة من الحركة، يمكن تقدير أبرز ركائزها على النحو التالي:

1. الردع في سوريا:

ستسعى إسرائيل لضمان استمرار نجاح مكتسبها الاستراتيجي في سوريا وهو تفوق منظومتها الردعية ضد المليشيات الموالية لإيران، وقوافلها التي تحمل تكنولوجيا الصواريخ.

ترى إسرائيل أن تفوق منظومتها الردعية في سوريا يتأتى من خلال إحكام القبضة الأمنية (بواسطة الهجمات الجوية والصاروخية)

على: (أ) المعابر في شرق سوريا (بالتحديد معبر البوكمال). (ب) والمطارات العسكرية والاستراتيجية (بالتحديد في دمشق وضواحيها). (ج) تحييد أي فصيل موالٍ لإيران في هضبة الجولان.

1. `التنسيق الإسرائيلي-العربي:

تدرك إسرائيل أن إحدى ثغرات الصيغة الحالية لقانون قيصر الأمريكي هي السماح بوصول المساعدات الإنسانية دون قيود إلى المناطق الخاضعة لسيطرة النظام السوري، أو للسيطرة الروسية والإيرانية.

من المحتمل أن يستغل نظام الرئيس بشار الأسد عودة اللاجئين ومسار توطينهم عبر استقدام المساعدات والمنح التمويلية لخطة التوطين، لذا قد تسعى إسرائيل لفتح قناة اتصال مع العواصم العربية المطبعة مع بشار الأسد لتنسيق خريطة توطين اللاجئين السوريين في المناطق البعيدة نسبيًا عن سيطرة الأسد.

كما من المرجّح أن تتضمن قناة الاتصال المحتملة بين إسرائيل والدول العربية المُطبّعة، التنسيق الأمني بشأن ضمان مصالح إسرائيل الأمنية في سوريا، ومن بينها ضمان عدم وصول إيران إلى سواحل شرق المتوسط السورية.

2. الأكراد:

تتبدى مؤشرات على احتمالات فوز الرئيس التركي الحالي أردوغان في الانتخابات الجارية، وأبدى أردوغان ميلًا للتقارب مع نظام بشار الأسد، تماشيًا مع الاتجاه العربي.

لذلك، من المحتمل أن تلجأ الولايات المتحدة إلى ترقية موقف الأكراد في شمال سوريا، بما يسمح بدعم مسار قابل للتطبيق نحو اتفاق بين قوات سوريا الديمقراطية ودمشق وتركيا، بحيث يمكن الحفاظ على الاستقرار في شمال شرق سوريا، إلى جانب بعض المكاسب الكردية، وليس كلها.

لا يمكن إبعاد إسرائيل عن هذا المشهد، لا سيما وأنها عبرت سابقاً عن مساندتها ودعمها لقيام دولة كُردية مستقلة في الشرق الأوسط، وفتحها قنوات دعم متعددة المجالات مع الأكراد.

"من المحتمل أن تلجأ الولايات المتحدة إلى ترقية موقف الأكراد في شمال سوريا، بما يسمح بدعم مسار قابل للتطبيق نحو اتفاق بين قوات سوريا الديمقراطية ودمشق وتركيا، بحيث يمكن الحفاظ على الاستقرار في شمال شرق سوريا، إلى جانب بعض المكاسب الكردية، وليس كلها"

ختامًا، يمكن القول إن تفسيرات دوافع القرار العربي بالتطبيع مع بشار الأسد تنقسم بين موازنة النفوذ الإيراني في سوريا أو المواءمة معه تماشيًا مع سياق التطبيع الخليجي-الإيراني. وعلى أساس هذه التفسيرات يمكن تقدير حسابات إسرائيل من التطبيع العربي-السوري الأخير بين المكسب والخسارة.

ولكن بشكل عام، يبدو أن الانفراجة الإقليمية في العلاقات البينية أثرت كثيرًا على حسابات إسرائيل الأمنية في المنطقة التي ستدفعها للحركة ولكن في هوامش ضيقة.

آفاق مستقبلية
كيف يتعايش الاقتصاد الإيراني مع العقوبات الدولية؟

أحمد بيومي - بسنت جمال- المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تُعد إيران ثاني أكبر دولة معاقَبة في العالم، حيث شهدت أكثر من 40 عامًا من العقوبات الدولية مما أعاق كافة الأنشطة الاقتصادية، وسارع من ارتفاع معدل التضخم وهبوط الريال الإيراني؛ إلا أن سبب تفاقم الأزمات الاقتصادية بإيران لا يعود إلى العقوبات الدولية فقط، بل يُمكن إرجاعه أيضًا إلى سوء الإدارة، وعدم الكفاءة المؤسسية، إلى جانب انتشار وباء كورونا عام 2020، واندلاع الحرب الأوكرانية في فبراير 2022، وما تلاها من ارتفاعات غير مسبوقة في أسعار الطاقة والغذاء واضطرابات في سلاسل الإمداد والتوريد. وفي ضوء تلك المتغيرات، يستعرض المقال الآتي الأدوات التي استغلتها إيران للتعايش مع ظروف العقوبات والحرب القاسية، مع تناول أي مستقبل ينتظر الاقتصاد الإيراني.

آليات تخفيف الضغوط الاقتصادية

تهدئة الخلافات مع الدول العربية: اتفقت السعودية وإيران في مارس الماضي على استئناف العلاقات الدبلوماسية بينهما، وإعادة فتح السفارات والبعثات الدبلوماسية خلال شهرين بحد أقصى ضمن تسوية تم التوصل إليها بوساطة صينية، إلى جانب الاتفاق على تفعيل اتفاقية التعاون الأمني الموقعة عام 2001 التي تتضمن مكافحة الإرهاب ومراقبة الحدود البحرية والمياه الإقليمية بين البلدين، وكذلك الاتفاقية العامة للتعاون في مجالات الاقتصاد والتجارة والاستثمار والتقنية والعلوم والثقافة والرياضة والشباب الموقعة عام 1998 والتي تركز على تيسير الاستثمارات المشتركة بين الدولتين، وتبادل زيارات الوفود التجارية، وكذلك إمكانية توقيع اتفاقيات مستقبلية في هذه المجالات. وبالنظر إلى توقيت المصالحة السعودية-الإيرانية، يتضح أنها جاءت في ظل تفاقم الأزمات الاقتصادية التي يشهدها الاقتصاد الإيراني بضغط من انهيار قيمة العملة المحلية إلى حوالي 501.3 ألف ريال مقابل الدولار في فبراير 2023، وارتفاع معدلات التضخم إلى 45.8% خلال الاثني عشر شهرًا المنتهية في مارس الماضي، علاوة على تباطؤ معدل النمو الاقتصادي ونزوح الاستثمارات إلى خارج البلاد، وتأثر الإيرادات النفطية بالعقوبات مما أثر على الموازنة العامة للدولة والميزان التجاري. وإضافةً إلى المشكلات الاقتصادية، شهدت إيران احتجاجات متصاعدة أواخر عام 2022 إثر مقتل «مهسا أميني».

وبخلاف السعودية، تُجري إيران مباحثات مع البحرين لإعادة العلاقات الثنائية، وفقًا لتصريحات وزير الخارجية الإيراني «حسين أمير عبد اللهيان» في مارس 2023، فيما أعادت الإمارات سفيرها إلى طهران بعد ست سنوات من سحبه في أغسطس 2022. ويُمكن القول إن تهدئة العلاقات الإيرانية مع دول الجوار تعطيها فرصة لإعادة بناء صورتها محليًا ودوليًا لجذب الدعم الاقتصادي من خلال زيادة التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري بين الجانبين، وكسر العزلة الدولية المفروضة عليها وتخفيف حدة العقوبات الغربية على اقتصادها.

> **تبنت طهران منذ تولي الرئيس «إبراهيم رئيسي» سياسة «التوجه شرقًا» التي ترتكز على أولوية تحسين العلاقات مع الدول المجاورة، وتوسيع العلاقات مع القوى الآسيوية الكبرى عبر تعزيز النظرة ذات التوجه الشرقي"**

سياسة التوجه شرقًا: تبنت طهران منذ تولي الرئيس «إبراهيم رئيسي» سياسة «التوجه شرقًا» التي ترتكز على أولوية تحسين العلاقات مع الدول المجاورة، وتوسيع العلاقات مع القوى الآسيوية الكبرى عبر تعزيز النظرة ذات التوجه الشرقي، وبناء محور آسيوي ذي أبعاد جيوسياسية وجيواقتصادية بهدف تعزيز العلاقات الاقتصادية والاستراتيجية وتوجيه التجارة الخارجية بعيدًا عن الاتحاد الأوروبي نحو أسواق جديدة

في آسيا لا سيما الصين والهند. **ويرتكز هذا المحور على ثلاثة أهداف رئيسية:** تخفيف حدة التداعيات الاقتصادية الناجمة عن العقوبات الغربية ومقاومة الأزمات الاقتصادية المتفاقمة، وإصلاح العلاقات مع جيرانها، وتعزيز التعاون مع روسيا والصين من أجل خلق كتلة مناهضة للغرب.

وقد تبلور هذا الاتجاه في سبتمبر 2022 بانضمام إيران لمنظمة شنغهاي للتعاون، التي تضم الصين والهند وكازاخستان وقرغيزستان وروسيا وباكستان وطاجيكستان وأوزبكستان، وهكذا تخلت الحكومة الإيرانية عن مبادئ السياسة الخارجية القائمة على شعارات «لا شرق ولا غرب» لتنتهج سياسة «التوجه شرقًا» التي تهدف إلى مساعدتها على لعب دور نشط في النظام العالمي المتغير.

- **الاعتماد على الاقتصاد الموازي:** يتسم الاقتصاد الإيراني بانتشار القطاعات غير الرسمية في جميع الأنشطة الاقتصادية نظرًا لعدم الكفاءة التنظيمية والمؤسسية، وتدني جودة المؤسسات الحكومية، وتقييد اللوائح الاقتصادية في القطاع الرسمي. كما تساهم المؤشرات الاقتصادية الضعيفة، كتباطؤ النمو الاقتصادي، وارتفاع معدل التضخم، وارتفاع مستوى عدم اليقين، وعدم استقرار بيئة الأعمال، في زيادة الطابع غير الرسمي على الاقتصاد. وعلاوة على ذلك، لعبت العقوبات الاقتصادية ومحاولات الالتفاف عليها دورًا حاسمًا في تعزيز النشاط الاقتصادي غير الرسمي، حيث تعرقل العقوبات الدولية حركة التجارة الرسمية مما يشجع تهريب الصادرات والواردات عبر الحدود، كما تؤدي العقوبات إلى انهيار القدرة الإنتاجية للدولة وتحجيم حركة وارداتها مما يسفر عن تعميق الفجوة بين مستويات العرض والطلب، وهو ما يفرز مستويات مرتفعة من التضخم تحد من القوة الشرائية للأفراد للدرجة التي تدفعهم للبحث عن مصادر بديلة للدخل من خلال قنوات الاقتصاد غير الرسمي.

ولهذا أصبح نشاط التهريب يُمثل أحد الأوجه الأساسية للاقتصاد غير الرسمي الإيراني؛ إذ تلعب الظروف الجيواقتصادية للبلاد دورًا رئيسيًا في تسهيل عملية تهريب السلع منها وإليها نظرًا لوجود حدود برية مشتركة مع بعض الدول التي تعاني من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي مما جعلها أطرافًا نشطة وفاعلة في التجارة غير الرسمية الإيرانية، إلى جانب استشراء الفساد وفرض العقوبات والضغوط السياسية والاقتصادية المحلية التي ساهمت في لجوء الدولة إلى أنشطة التهريب من أجل تأمين احتياجاتها من السلع والموارد الأساسية وضمان استمرار الصادرات وخاصة النفطية.

- **الالتفاف على العقوبات:** حاولت الحكومة الإيرانية منذ فرض العقوبات إيجاد طرق للتحايل عليها عبر مجموعة من الشركات التي تسجل بأسماء رعايا أجانب، أو تعطيل إشارات السفن ووقف أجهزة التتبع لتفادي الرقابة عبر الأقمار الصناعية وإيقاف إشارات تعقب الناقلات، أو إرسال بعض السفن في مسارات غير تقليدية يصعب التعرف عليها، هذا إلى جانب إخفاء هوية ناقلات النفط الإيرانية من خلال تغيير أسماء السفن، ورفع أعلام دول أخرى. وفي أحدث خطواتها للتصدي للعقوبات الغربية، تحاول طهران خلق آليات مالية مستقلة بعيدًا عن الدولار؛ إذ اقترحت رسميًا في يونيو 2022 على

أعضاء منظمة شنغهاي للتعاون اعتماد عملة موحّدة لتسهيل التبادل التجاري بين الدول الأعضاء بما يتسق مع التحولات والمتغيرات الدولية والإقليمية الأخيرة خاصة عقب اندلاع الحرب الروسية-الأوكرانية.

ماذا ينتظر الاقتصاد الإيراني؟

يتوقع صندوق النقد الدولي أن يظل نمو الناتج المحلي الإجمالي متواضعًا على المدى المتوسط في ظل ما يواجهه الاقتصاد الإيراني من اختناقات محلية وعالمية، وفي ضوء ما يتعرض له قطاع النفط الإيراني من عقوبات دولية تؤثر على قدرتها على زيادة صادراتها من النفط. وحيث إن الاستثمار المحلي في القطاع غير النفطي انخفض في السنوات السابقة فمن المتوقع أن يظل نمو الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير النفطي دون المستوى، لكن في ظل ما تشهده أسعار النفط من ارتفاعات في الوقت الحالي جراء إلغاء الصين سياسة «صفر كوفيد»، واستئناف عمليات التصنيع والتصدير مرة أخرى، بالإضافة إلى حاجه أوروبا لتعويض النقص الروسي في قطاع النفط، فمن المتوقع أن تسمح فجوات العرض في سوق النفط العالمي لقطاع النفط الإيراني بالنمو وإنتاج المزيد من النفط والمنتجات البترولية الموجهة نحو التصدير، تلك العوامل هي التي تحسن من توقعات نمو الاقتصاد الإيراني للفترة من 2022 – 2024.

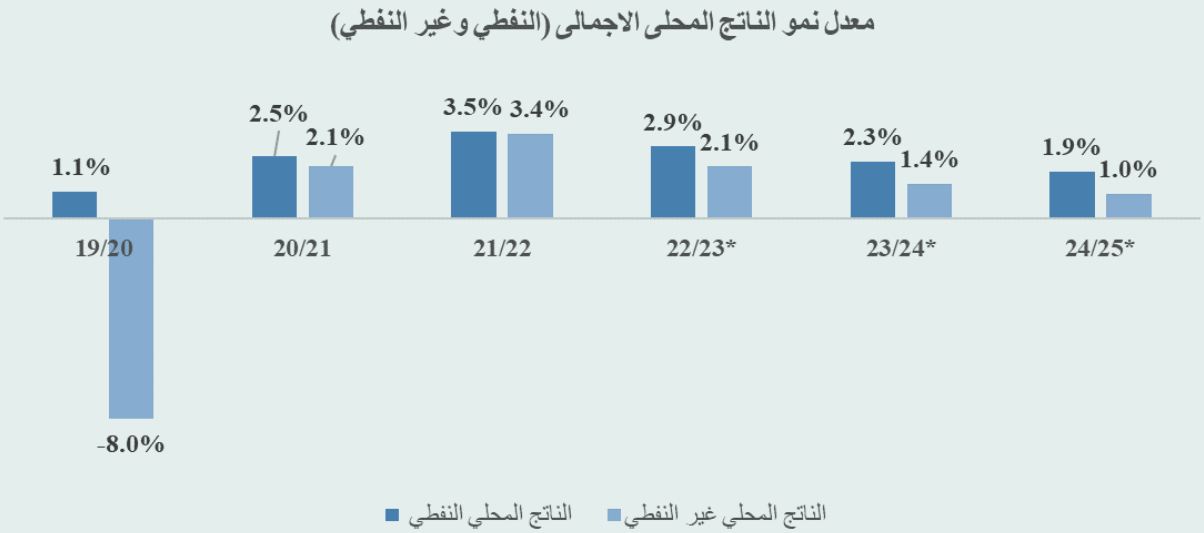

الشكل 1: المصدر - البنك الدولي 2022.

من جانب آخر، فإن النمو المرتفع في الإنفاق الحكومي نتيجة لزيادة فاتورة الأجور وإنفاق المعاشات التقاعدية لتعويض الانخفاض في مستوى معيشة المواطنين نتيجة لانخفاض سعر صرف العملة، هذا إلى جانب ارتفاع تكاليف استيراد الغذاء؛ سيحرم الاقتصاد الإيراني من الاستفادة من عوائد النفط المتزايدة نتيجة للتصدير، ليبقى الاقتصاد الإيراني (المالية العامة) عند مستوى توازن مالي بعجز قدره نحو 4.4% من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة من 2022-2024. أما عن حساب المعاملات الخارجية فمن المتوقع أن تساهم عوائد

التصدير النفطية في ارتفاع رصيد الحساب الجاري لتحقيق فائض على المدى المتوسط، لكن ذلك الأمر مرتبط بمدى تأثير الارتفاع في أسعار الغذاء والطاقة العالمية على فاتورة الاستيراد وحجم الدعم الذي تقدمه إيران لمنتجات الطاقة والغذاء. لكن من المتوقع أن تقوم الحكومة الإيرانية بخفض الدعم وتسريب جزء من ذلك الارتفاع إلى المواطنين لتقليل العبء المالي الناجم عن ارتفاع أسعار الواردات الحكومية.

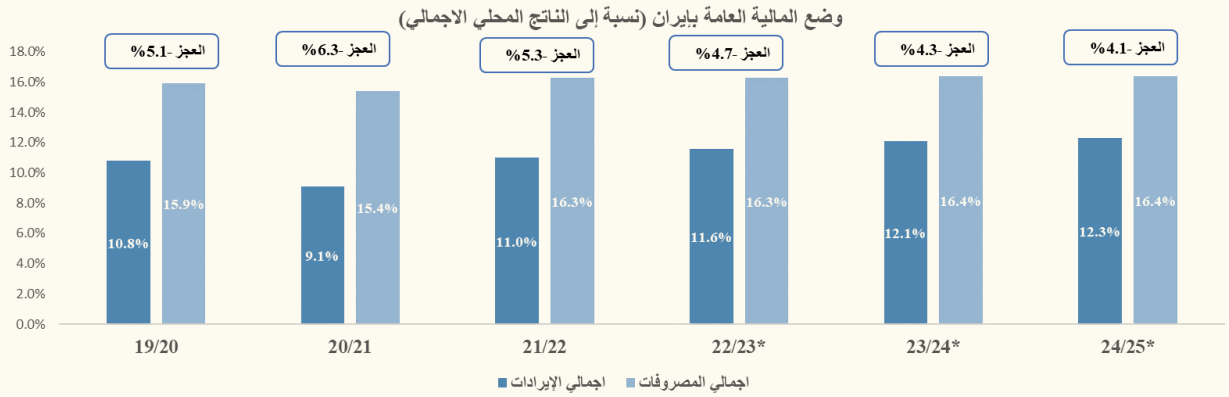

الشكل 2: المصدر - توقعات صندوق النقد الدولي - Economic Monitor – 2022 – وفقًا لحسابات البنك الدولي.

أما عن جانب الطلب المحلي فسيكون التضخم المرتفع هو أحد العوامل الأساسية التي تؤثر على الاستهلاك وتدفع الطلب المحلي للتباطؤ، إذ إنه من المتوقع أن يظل التضخم فوق مستوى 35% خلال الفترة من 2022 – 2024 مع استمرار ضغوط المالية العامة وانخفاض سعر الصرف، والتضخم العالمي بفعل الارتفاع العالمي في أسعار السلع الأساسية.

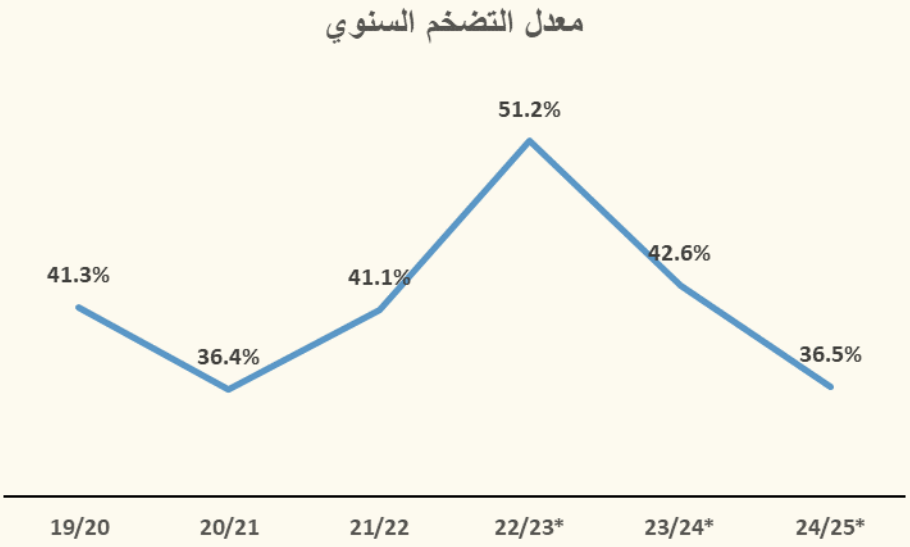

الشكل 3: المصدر - توقعات صندوق النقد الدولي.

ومن ناحية أخرى، يواجه قطاع الزراعة الإيراني تحديات كبيرة تقوض قدرته على النمو، إذ إن لتغير المناخ والتحديات البيئية تأثيرًا كبيرًا، كما سيؤدي استمرار انخفاض هطول الأمطار وارتفاع درجات الحرارة إلى زيادة النقص الحالي في المياه، الأمر الذي يؤثر بشكل سلبي ومباشر على المنتجات الزراعية والعمالة، ويهدد الأمن الغذائي، كما أن له تأثيرات ممتدة على عمليات التوظيف في القطاع الزراعي، وزيادة الطلب على الكهرباء في ظل انخفاض الطاقة المتولدة من الكهرباء من خلال الطاقة الكهرومائية، ومن ثم تعطيل النمو والإنتاج الصناعي.

واجه قطاع الزراعة الإيراني تحديات كبيرة تقوض قدرته على النمو، إذ إن لتغير المناخ والتحديات البيئية تأثيرًا كبيرًا، كما سيؤدي استمرار انخفاض هطول الأمطار وارتفاع درجات الحرارة إلى زيادة النقص الحالي في المياه"

*** سيناريوهات محتملة:**

هناك ثلاثة عوامل رئيسية تُشكل توقعات المستقبل بشان تعاملات إيران مع العالم الخارجي أو ما يمكن تسميته «بالميزان الجاري»؛ **أولها:** التقارب الإيراني الروسي وتشابه العقوبات الدولية عليهما، بما سيمثل فرصة كبيرة لزيادة التبادل التجاري بين البلدين، خاصة في ظل العزلة الكبيرة التي يواجهها كلٌ منهما من جانب المجتمع الدولي، مما يعني تحسن بيانات الميزان الجاري. من جانب آخر، فإن **العامل الثاني** يمثل تهديد التقارب الروسي الصيني للصادرات النفطية الإيرانية إلى الصين، إذ توفر روسيا للصين مصدر طاقة أقل سعرًا مقارنة بإيران، وهو ما قد يؤثر على حاصلات الصادرات الإيرانية النفطية إلى ثاني أكبر اقتصاد بالعالم. أما **العامل الثالث** فهو التقدم في المفاوضات النووية التي من شأنها أن تخفف العقوبات على الجانب الإيراني، وتسمح للصادرات النفطية الإيرانية بالوصول إلى عدد أكبر من دول العالم، وهو ما سيكون له بالطبع أثر كبير على تحسن الميزان الجاري الإيراني، ومن ثم زيادة إيرادات البلاد من العملات الأجنبية وتحسن سعر الصرف الإيراني ومن ثم كبح جماح التضخم المستمر.

من جانب آخر، تظل الحرب الروسية الأوكرانية مصدر تهديد لأسعار الأسمدة والمواد الغذائية عالميًا، فإذا طال أمد تلك الحرب سيكون لها تأثير كبير على إمدادات المحاصيل والأسمدة، ومن ثم التأثير بشكل كبير على أسعار الغذاء العالمية. من هذا المنطلق، تعد تلك الحرب مصدر تهديد كبير لإيران في ظل ما تواجهه من نقص في الموارد المائية وتفاقم التغيرات المناخية، فاعتمادها الأكبر على الوفاء باحتياجاتها من المواد الغذائية من العالم الخارجي يظل مهددًا بشكل مستمر بالارتفاع في أسعار المواد الغذائية عالميًا، وهو ما يزيد من الضغط على الميزان الجاري لإيران (رفع فاتورة الاستيراد)، ويزيد من الضغط على الحكومة واحتياطاتها المحدودة من العملات الأجنبية، والتي قد تقدم على خفض آخر للعملة المحلية الذي سيترتب عليه المزيد من الضغوط على الفئات ذات الدخل المنخفض من الشعب الإيراني.

حقوق المرأة في إيران والانتخابات الرئاسية في تركيا.. أبرز اهتمامات الصحف الإيرانية

علي عاطف- باحث بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تنوعت الملفات والقضايا التي ألقت وسائل الصحف الإيرانية الضوء عليها خلال الأسابيع الماضية، فيما بين تطورات محلية بعضها مكرر، والآخر مستجد، وأخرى خارجية شهدت تحولًا في مسارات الاهتمام. فعلى الرغم من مواصلة تسليط الضوء على ارتفاع الأسعار في إيران، خاصة فيما يتعلق بإيجارات المساكن، إلا أن قضية مثل حقوق المرأة قد شهدت رواجًا أكبر بين الصحف المحلية الناطقة بالفارسية في إيران، وهو ما أعقب إصدار بعض اللوائح والقوانين، بعضها لا يزال قيد النظر في الداخل الإيراني التي تحاول تقييد عدم التزام بعض النساء الإيرانيات بالحجاب الذي تقره الحكومة منذ عشرات السنوات.

كما برزت إلى المشهد أيضًا مستجدات أخرى محلية في إيران تواكب التطورات الجارية حول العالم، كان من أبرزها الاهتمام المتزايد بين الصحف الإيرانية بمسألة الذكاء الاصطناعي في ظل الرواج الخارجي الذي يلقاه بشكل دقيق مؤخرًا.

أما خارجيًا، فقد بقيت مسألة الاتفاق السعودي الإيراني محل اهتمام واسع في الداخل الإيراني، بعد التوقيع في 10 مارس 2023 على اتفاق سياسي بين إيران والسعودية يقضي باستعادة العلاقات الدبلوماسية كاملة بين البلدين في غضون مدة لا تتجاوز شهرين اثنين من تاريخ العاشر من مارس الماضي.

الاهتمامات على المستوى الداخلي:

انصبت الاهتمامات الداخلية في إيران من جانب الصحف المحلية بشكل رئيسي على مسألة ارتفاع الأسعار في عدد من مناحي ولوازم الحياة اليومية في البلاد. ولكن إلى جانب ذلك، كان لعدد آخر من التحولات دور واضح في التأثير على اهتمامات هذه المنافذ الإعلامية الإيرانية. **وهو ما نتطرق إليه فيما يلي:**

تحذيرات حول أزمة مياه في إيران:

لقيت أزمة المياه بمختلف جوانبها في إيران اهتمامًا بالغًا خلال الأسابيع الماضية،

> **"انصبت الاهتمامات الداخلية في إيران من جانب الصحف المحلية بشكل رئيسي على مسألة ارتفاع الأسعار في عدد من مناحي ولوازم الحياة اليومية في البلاد. ولكن إلى جانب ذلك، كان لعدد آخر من التحولات دور واضح في التأثير على اهتمامات هذه المنافذ الإعلامية الإيرانية"**

وارتباطًا بهذا الملف، كان لمسألة عمليات التطبيع والسلام التي تجريها إيران مع بعض دول الجوار نافذة أخرى داخل وسائل الإعلام والصحف الإيرانية خلال الفترة الماضية. حيث كان لملف عودة سوريا إلى الجامعة العربية وعودة علاقاتها مع بعض الدول الأخرى، أو سيرها في هذا المضمار، ولعب العراق دورًا حيويًا في مسارات المصالحة الإيرانية – العربية؛ كان لكل هذا أثر واضح على المواد التي تناولتها الصحف الإيرانية خلال تلك الأسابيع الستة الماضية.

وفي ضوء هذه التحولات، نتطرق فيما يلي إلى أبرز اهتمامات الصحف الإيرانية خلال تلك الفترة المُشار إليها:

في شهري أبريل ومايو. وانطلقت الصحف الإيرانية في تناول هذه القضية من ناحيتين؛ الأولى هي مرحلة الجفاف التي تتعرض لها إيران والتي تتسبب في تراجع منسوب المياه في البلاد، والثانية تلك الناحية التي تلقي من خلالها الصحف الإيرانية الضوء على المشكلات المائية الإيرانية مع أفغانستان على وجه الخصوص. حيث تصاعدت هذه الأزمة بشكل أكبر وأكثر بروزًا مع سيطرة حركة "طالبان" على السلطة في كابل في أغسطس 2021.

اطلاعات

۱۲۰میلیون تومان، سقف معافیت مالیاتی سالانه حقوق‌بگیران

اثبات تخلف هیأت حاکمه افغانستان در تأمین حقابه ایران

تصاویر ماهواره خیام از انحراف آب هیرمند پرده برداشت

وفي هذا الصدد، تطرقت صحيفة "اطلاعات"، أقدم صحيفة في إيران، في عددها الصادر يوم 20 مايو 2023، في تقرير مطول تحت عنوان "صور القمر الصناعي خيام تزيح الستار عن تحول مسار مياه هيرمند" إلى قضية مشكلة المياه بين إيران وأفغانستان. حيث نقلت الصحيفة عن المتحدث باسم منظمة الفضاء الإيرانية قوله: "صور القمر الصناعي أظهرت أن أفغانستان منعت وصول مياه نهر هيرمند إلى إيران بتحويل مسار مياه هيرمند وتأسيس سدود متعددة".

وأوضحت الصحيفة أن هذه السدود التي تبنيها "طالبان" على نهر هيرمند لا تلقى قبولًا في إيران، وأن الرئيس إبراهيم رئيسي قد حذّر مؤخرًا من عدم إعطاء "سكان سيستان وبلوشستان حقوقهم على وجه السرعة"، في إشارة إلى محافظة سيستان وبلوشستان الإيرانية المحاذية في جزء منها لأفغانستان.

وأوضحت الصحيفة أن الاتفاقيات المائية بين إيران وأفغانستان منذ سنوات طوال تعود لعهد الشاه السابق محمد رضا بهلوي، وتلزم كابول بتحويل المياه في وقتها المناسب لإيران، وذلك "بغض النظر عن الظرف السياسي أو الفني".

"طالبان قد تتسبب في موت محافظة سيستان الإيرانية"

اطلاعات

یادداشت

هیرمند و سیستان

محمدکاظم کاظمی

اگر فلات ایران را که کشورهای افغانستان و ایران در آن واقع شده اند، یک تنه جغرافیایی واحد بگیریم، هیرمند شاهرگ آن است. هیرمند بزرگ‌ترین رودی است که از داخل این فلات شروع می‌شود و در داخل آن به پایان می‌رسد.

هیرمند از افغانستان سرچشمه می‌گیرد، در آنجا جاری می‌شود و سرانجام به هامون سیستان می‌ریزد. هیرمند سرچشمه حیات سیستان است، چه بخش افغانستانی سیستان و چه بخش ایرانی آن و این می‌تواند حلقه وصلی باشد بین این دو کشور؛ولی دریغ که مناسبات سیاسی بین دولت‌ها و نقش‌آفرینی شیطنت‌بار بیگانگان و حکومت‌های وابسته به آنان در تعیین مرزها هنگام تقسیم سیستان بین دو کشور، آب هیرمند را به گرهی حل‌نشده میان دو کشور بدل کرده است. آنچه به این گره افزوده ، خشکسال‌های پی‌در پی و طولانی بوده که نگذاشته است بهره‌مندی مردم دو کشور از این رود، به حد کفایت برسد.

اخیراً دوباره بحث هیرمند داغ شده است. صرف نظر از مسائل فنی که به عهده کارشناسان است، به نظر می‌رسد که در میان مردم و به ویژه اهل قلم و اهل رسانه دو کشور هم بعضی ابهام‌ها و انتظاراتی وجود دارد که بی‌سبب می‌تواند در تیره‌ساختن مناسبات میان دو ملت اثرگذار باشد.

نگارنده کارشناس فنی یا حقوقی موضوع نیست که بتواند در این مورد داوری کند؛ ولی به تبع مطالعات مختصری که چه در کتاب‌ها و چه در سیاست و رسانه در عصر کنونی داشته‌ام، می‌کوشم در مورد بعضی ابهام‌ها توضیح دهم.

۱. یکی از تصوراتی که گاهی در افغانستان وجود دارد، این است که چون هیرمند از این کشور سرچشمه می‌گیرد، آب آن متعلق

وفي العدد نفسه من صحيفة "اطلاعات"، قال الكاتب الإيراني "محمد كاظم كاظمي" في مقال له حَمَلَ عنوان "هيرمند وسيستان"، إن نهر هيرمند يمثل "منبع الحياة" لمحافظة سيستان وبلوشستان الإيرانية الواقعة في الشرق على الحدود مع كلٍ من أفغانستان وباكستان. وأرجع الكاتب مشكلة نهر هيرمند بين إيران وأفغانستان إلى "الظروف السياسية بين الحكومات، وأدوار الأجانب المشيطنة والدول الموالية لهم فيما يتعلق بترسيم الحدود أثناء تقسيم سيستان وبلوشستان بين الدولتين".

وفي هذا الإطار أيضًا، نشرت بعض الصحف الإيرانية في اليوم نفسه على صفحاتها الأولى تحذيرًا صريحًا إلى "طالبان" الأفغانية بشأن مياه نهر هيرمند، وذلك مثل صحيفة "اعتماد" التي عنونت صفحتها الأولى بـ"تحذير إلى طالبان".

أ. الحجاب وحقوق المرأة في إيران:

كان لهذا الملف صدى واسع داخل صفحات الصحف الإيرانية خلال الأسابيع الماضية، وهو ما أعقب موجة الاحتجاجات الأخيرة التي جرت في إيران منذ منتصف شهر سبتمبر 2022 على إثر مقتل الشابة الكردية الإيرانية "مهسا أميني" على يد الوحدة الشرطية السابقة التي كانت تُعرف باسم "شرطة الأخلاق" التي جرى حلها في ديسمبر الماضي.

فقد تناولت هذه الصحف ما تم تداوله داخل الأروقة السياسية والتشريعية في إيران خلال الفترة الماضية من حيث الحديث عن فرض قيود اجتماعية على النساء غير الملتزمات بالحجاب في البلاد، مثل تقييد الدعم المقدم لهن في الجامعات، أو حتى تقييد استخدامهن بعض الخدمات الأخرى التي تقدمها الدولة الإيرانية.

خانه | آرشیو | ویژه‌نامه | شناسنامه | قوانین و مقررات | جستجو | تماس با ما | سایت قبلی | RSS

شماره ۵۴۶۱ -یکشنبه ۲۷ فروردین ۱۴۰۲ ۳۰ شماره آخر ۱۴۰۲/۰۱/۲۷ - شماره ۵۴۶۱

گفت‌وگوی مجموعه رسانه‌ای «اعتماد» با سخنگوی ستاد امر به معروف و نهی از منکر:

تذکر درباره حجاب مقابل هم قرار دادن مردم نیست

محمدحسن نجمی

بحث حجاب در کشور، این روزها به یکی از چالشی‌ترین موضوعات روز جامعه بدل شده است. نمای خیابان‌های شهرها در فروردین ۱۴۰۲ و قبل‌تر از آن، با چهره خیابان‌ها پیش از مهر ۱۴۰۱ بسیار تفاوت دارد. شاید بابت همین باشد که از آن تاریخ به بعد نهادها و دستگاه‌ها به شدت طرح‌هایی برای «عفاف و حجاب» را پیگیری می‌کنند، اما امر به معروف و نهی از منکر تنها در حوزه حجاب است؟ قاعدتا خیر؛ امر به معروف حاکمان یکی از مواردی است که جامعه نسبت به آن آشنا نیست.

«علی خانمحمدی» سخنگوی جوان ستاد امر به معروف و نهی از منکر، اواخر زمستان سال گذشته میهمان مجموعه رسانه‌ای «اعتماد» بود و حدود

وفي هذا الصدد، نشرت صحيفة "اعتماد" موضوعًا تحت عنوان "التذكير بالحجاب لا يعني تحشيد الناس ضد بعضهم بعضًا"، وذلك في عددها الصادر يوم 16 أبريل 2023، حيث شمل ذلك الموضوع حوارًا أجرته الصحيفة مع المتحدث باسم "هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر" الإيرانية، علي خان محمدي.

وفي هذا الحوار، رأى محمدي أنه "من غير المناسب الحديث عن أن الحجاب في إيران أولوية أو غير ذلك، بل إن أهمية الحجاب تكمن في أن المرأة وشخصيتها هما أساس أية أسرة والتي تديرها المرأة أيضًا".

وانتقد محمدي "البعض ممن يحاولون إيجاد مشكلة في إيران بشأن الحجاب"، موضحًا أن هيئة "الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر" لا تتصرف من تلقاء نفسها في هذا الصدد، بل طبقًا للقانون. وفي الوقت نفسه، حذّر المتحدث الإيراني من عدم التزام بعض النساء بالحجاب أو تطويع هذا الأمر حسبما يرون.

ب. التداعيات السياسية والاجتماعية للذكاء الاصطناعي:

ركّزت العديد من الصحف الإيرانية خلال الفترة الماضية، خاصة شهر مايو 2023، على التطورات التي لحقت بتقنيات الذكاء الاصطناعي، خاصة مع ظهور الروبوت "كاتانيلا" المصممة على هيئة سيدة. فقد استحوذ الخبر الخاص بصور المدير التنفيذي لموقع "تويتر"، إيلون ماسك،

مع الروبوت كاتانيلا على اهتمام بالغ في الصحف الإيرانية، التي نظرت بشكل عميق إلى هذه التطورات لتبحث في آثارها على المجتمع من النواحي السياسية والاجتماعية وسوق العمل.

وكان من بين هذه الصحف صحيفة "شهروند" التي نشرت على صفحتها الأولى في عدد يوم 17 مايو 2023 صورة لإيلون ماسك مع الروبوت المُشار إليها، وذلك في تقرير تحت عنوان "الروبوتات التي جرت معنا" اشتمل على حوار قامت به الصحفية مع الدكتور مسعود أسد بور، الأستاذ المتخصص في الذكاء الاصطناعي بجامعة طهران.

وقد أشار أسد بور من ناحية إلى تأثير هذه الروبوتات على عملية "إدارة الرأي العام" خاصة في الدول الأكثر تقدمًا.

ويضيف أسد بور أنه على الرغم من التقدم الذي يحظى به المجال التقني في هذا الصدد، إلا أن الذكاء الاصطناعي له عيوب أيضًا. حيث يرى الدكتور الإيراني أن الروبوتات على سبيل المثال لا تستطيع أحيانًا القيام بمهام الإنسان مثل: تحليل الأحداث، وتحليل الرأي العام مثالًا.

ومن ناحية أخرى، يقول أسد بور إن لهذه التكنولوجيا الخاصة بالذكاء الاصطناعي بوجه عام تأثيرًا سياسيًا كبيرًا، مشيرًا إلى أنه تم استخدامها في التظاهرات الأخيرة التي جرت في إيران واندلعت في شهر سبتمبر الماضي. حيث قال إن عددًا كبيرًا من صفحات التواصل الاجتماعية التي تحركت ضد النظام السياسي في إيران استفادت في عملها من الذكاء الاصطناعي الذي مكنها من التحشيد الإلكتروني ضد النظام السياسي.

3.الاهتمامات على المستوى الخارجي:

على الرغم من مركزية التطورات الخاصة بالانفتاح الإيراني على دول الشرق الأوسط مؤخرًا، وخاصة مع السعودية، فيما يتعلق باهتمامات الصحف الإيرانية على المستوى الخارجي خلال الأسابيع الماضية، إلا أن قضايا أخرى قد جذبت أنظار هذه الصحف وباتت في كثير من الأوقات شغلها الشاغل.

وكان من أبرز هذه الاهتمامات بحث الداخل الإيراني العودةَ إلى المحادثات النووية مع القوى الكبرى، والتي كانت قد توقفت في شهر أغسطس الماضي إثر توتر واضطراب العلاقات بين إيران والدول الغربية، وانتخابات الرئاسة التركية، ومستقبل العلاقات السورية-الإيرانية والسورية مع الدول العربية في إطار ما أشير إليه من انفراجة في العلاقات الإيرانية-العربية.

د.العودة إلى المحادثات النووية:

بالتزامن مع الانفراجة الإيرانية في العلاقات مع بعض الدول العربية، بحثت الصحف الإيرانية مسألة إمكانية أن يتم استئناف المحادثات النووية الإيرانية من جديد مع القوى الكبرى من عدمه. كما تناقلت مختلف الصحف الإيرانية تصريحات لوزير الخارجية الإيراني، حسين أمير عبد اللهيان، بشأن "استعداد إيران للعودة إلى الاتفاق النووي".

جمهوری اسلامی

دعوت سازمانها و نهادها از مردم برای حضور در راهپیمایی روز قدس

سخنگوی وزارت خارجه:
ایران برای بازگشت به توافق برجام آماده است

انصارالله: درهای صنعا به روی همه باز است

تیم ملی کشتی فرنگی ایران قهرمان آسیا شد

وفي هذا الشأن، عنونت صحيفة "جمهوری اسلامی" الإيرانية عددها الصادر يوم 11 أبريل 2023 بـ "إيران مستعدة للعودة إلى الاتفاق النووي"، حيث نقلت عن عبد اللهيان قوله إن إيران "قد عبرت دائمًا عن استعدادها للعودة إلى الاتفاق النووي مع مراعاة الخطوط الحمراء". وأضاف عبد اللهيان أن طهران مستعدة لهذه العودة بشرط التزام الأطراف الأخرى ببنود الاتفاق.

روزنامه شرق

عید سعید فطر را تبریک می‌گوییم

پنجشنبه ۳۱ فروردین ۱۴۰۲ - ۲۹ رمضان ۱۴۴۴ - ۲۰ آوریل ۲۰۲۳ - سال پنجم - شماره ۴۵۳۵ - ۱۲ صفحه - ۱۵۰۰ تومان

دل هرذره را که بشکافی، آفتابیش درمیان بینی

سفری به ریزگیهان شگفت‌انگیز

همه ما از دوره دبستان جمله‌ای را به یاد داریم: همه‌چیز از اتم‌ها و مولکول‌ها ساخته شده‌اند. این جمله اگرچه در روندهای خود بسیار ساده می‌نماید؛ یکرت با مفهوم ژرفی را در دل دارد. بچه‌ها در دبستان می‌آموزند که هر آنچه می‌بینند، از اتم‌ها ساخته شده، از ستارگان درخشان بالای سرشان تا مداد و پاک‌کن؛ اما طول می‌کشد تا بیاموزند اتم‌ها پایان راه نیستند و در دل خود رازهایی دارند.

صفحه ۶

به بهانه انتشار آلبوم «ای‌ای کهن» در گفت‌وگو با «هیون دهقانی»

برخی از سازها و نغمه‌های ایرانی مهجور مانده‌اند

فرزانه تکو اصل: هنگامی که قطعه موسیقی را می‌شنویم شعری ناب می‌خوانیم یا به یک اثر هنری خیره می‌شویم، به پنهانی‌ترین لایه‌های روح خود که همان سرآغاز هستی است نزدیک می‌شویم. شور هستی در جان ما می‌دمد، دوباره خود را پیدا می‌کنیم و در آغوش می‌گیریم. شاید در این پیچ‌وتاب‌ها به راز آفرینش پی ببریم، دوباره از نو خلق شویم.

صفحه ۱۱

در «شرق» امروز می‌خوانید: افزایش کرایه‌ها از اول اردیبهشت، از کدام «شرایط» صحبت می‌کنید آقای سجادی؟، دورکاری مادران شاغل لغو نشد و یادداشت‌هایی از سیدجواد جمالی، مهدی افشار، حسین ساسانی

سرمقاله

«حَسَن» یا «احسن»

سیدمصطفی هاشم‌طا

گزارش «شرق» از اجرائی نشدن وعده صمت درباره جایگزینی روش قرعه‌کشی و تحویل به‌موقع اتومبیل‌های ثبت‌نامی

سبقت خودرو از وعده‌ها

«شرق» اهمیت احیای برجام به موازات بهبود مناسبات منطقه‌ای تهران را بررسی می‌کند

برجام آسیایی؟

بررسی دستاوردهای تهران از احیای روابط با ریاض در گفت‌وگو با حشمت‌الله فلاحت‌پیشه

فعلا جز چند موضع‌گیری سیاسی، چیزی نیست

بررسی احیای رابطه تهران با ریاض در گفت‌وگو با فرشید با قربان

توافق با عربستان یک پیروزی بدون برجام است

گزارش «شرق» از کجایی برداری شهرداری تهران از موزه آینده دوبی و وقایع پیرامونی آن

نمادهای پرحاشیه ۱۱ میلیاردی

بیونگ‌بانگ آماده پرتاب ماموراره جاسوسی

ماجراجویی‌های موشکی کره شمالی و چین

یکشنبه حساس‌ترین بازی لیگ در آزادی برگزار می‌شود

تست شجاعت در دربی ۱۰۰

أما صحيفة "شرق" في عددها يوم 20 أبريل 2023، فقد بحثت تحت عنوان "الاتفاق النووي الآسيوي" ما وصفتها بـ"ضرورة إحياء الاتفاق النووي بالتزامن مع تحسن العلاقات الإقليمية لطهران".

قال التقرير إن التطورات الحاصلة في العلاقات الإيرانية العربية تثير تساؤلًا في الذهن بشأن مصير الاتفاق النووي الإيراني والمحادثات المعنية به بين إيران والقوى الكبرى، وذلك من حيث "اكتفاء" إيران بهذه التطورات وتجاهل الملف النووي، أو ضرورة أن تتزامن الملفات معًا.

وفي معرض الإجابة عن هذا التساؤل، نقلت الصحيفة عن المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية، ناصر كنعاني، قوله إن "حكومة الرئيس إبراهيم رئيسي منذ بداية توليها العمل، أكدت على أن ملف المفاوضات النووية يُعد أحد الملفات ذات الصلة بالسياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية الإيرانية. وفي هذا الإطار، تم التأكيد أيضًا على أن الحكومة الإيرانية لن تربط اقتصاد ومعيشة الناس بملف المفاوضات النووية".

يعني هذا أن إيران لا تربط ما بين الانفراجة في العلاقات مع الدول العربية واستئناف المفاوضات النووية من جانب آخر مع الدول الكبرى في العاصمة النمساوية فيينا والتي كانت قد بدأت في شهر أبريل 2021 وتوقفت في أغسطس 2022. حيث أكدت الصحيفة على أنه "يمكن لتحسن العلاقات بين إيران والدول الكبرى أن يُحدث تطورات إيجابية في العلاقات الإيرانية العربية، إلا أن تدهور هذه العلاقات بين الغرب وإيران لا يعني بالتبعية تدهور العلاقات الإيرانية العربية".

٥. الرؤية الإيرانية للانتخابات التركية:

تستحوذ الانتخابات الرئاسية في تركيا، والتي انطلقت في منتصف مايو 2023، على مساحة واسعة من اهتمامات الصحف الإيرانية. بل سبق هذا الاهتمام إجراء الانتخابات بأسابيع. وبوجه عام، يمكن القول إن أغلبية الصحف الإيرانية رجّحت رحيل وخسارة أردوغان في الانتخابات الرئاسية الحالية.

كما ربطت صحف أخرى ما بين النموذج التركي الأردوغاني والنموذج الإسلامي في إيران، وذلك حسبما تطرقت صحيفة "كيهان" في عددها الصادر يوم 16 مايو 2023 تحت عنوان "الانتخابات التركية ألجمت مدعي الإصلاح (في إيران)".

وحول ذلك أيضًا، نشرت صحيفة "اعتماد" في عددها يوم 17 أبريل 2023 مقالًا للكاتب "شهاب شهسواري" تحت عنوان "هل آن أوان وداع أردوغان؟" أشار خلاله إلى تساوي فرص نجاح الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، مع المرشح المعارض، كليجدار أوغلو، وهو ما يرفع من نسب خسارة أردوغان ورحيله عن المشهد السياسي التركي.

وقد صدقت هذه التنبؤات من جانب الكاتب حينما تم الإعلان لاحقًا عن عدم حصول أي من الطرفين على النسبة المطلوبة للفوز. وأضاف الكاتب أن هذه الانتخابات تمثل المرة الأولى التي يتعرض فيها أردوغان لتحولات سياسية "صعبة".

وحسب الكاتب، فإن ما يرفع من نسب خسارة أردوغان هو ذلك الوضع الاقتصادي "الوخيم"، واصفة ذلك الوضع بأنه "مُحدِّد مصيري لأردوغان". وعلاوة على ذلك، قال الكاتب إن ما يمكنه أن يؤثر سلبًا على فرص فوز أردوغان أيضًا هي شعبية كليجدار أوغلو والسياسة التي اتبعها أردوغان مؤخرًا تجاه ملايين المهاجرين واللاجئين الذين يوضح الكاتب الإيراني أنهم باتوا في المعسكر المناوئ لأردوغان والتابع "الاتحاد القومي".

و. ثناء وحديث عن "إنجازات" زيارة الرئيس الإيراني إلى سوريا:

كان للزيارة التي قام بها الرئيس الإيراني، إبراهيم رئيسي، إلى سوريا يوم 3 مايو 2023، تداعيات واضحة على أهم ما تناولته الصحف الإيرانية خلال شهر مايو 2023. فقد أثنت هذه المنافذ الإعلامية على الزيارة الإيرانية وتحدث بشأنها عن "إنجازات" إيرانية وراء الزيارة.

وحول ذلك، وصفت صحيفة "شهروند" في عددها الصادر يوم 4 مايو 2023 تحت عنوان "زيارة سوريا نقطة تحول في العلاقات" زيارة "رئيسي" إلى سوريا بأنها "نقطة تحول" في مسار العلاقات الإيرانية السورية، وبين إيران و"محور المقاومة" أيضًا، على حد تعبير الرئيس الإيراني. وأثنت الصحيفة على الاتفاقيات التجارية والاقتصادية والأمنية التي جرت خلال الاتفاقية، لافتة في ذلك إلى أن الزيارة تَلقى أيضًا اهتمامًا من جانب إسرائيل.

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة
+20226905863 | +20226905862 |+20226905861
/ecsstudies